IMPACT Research

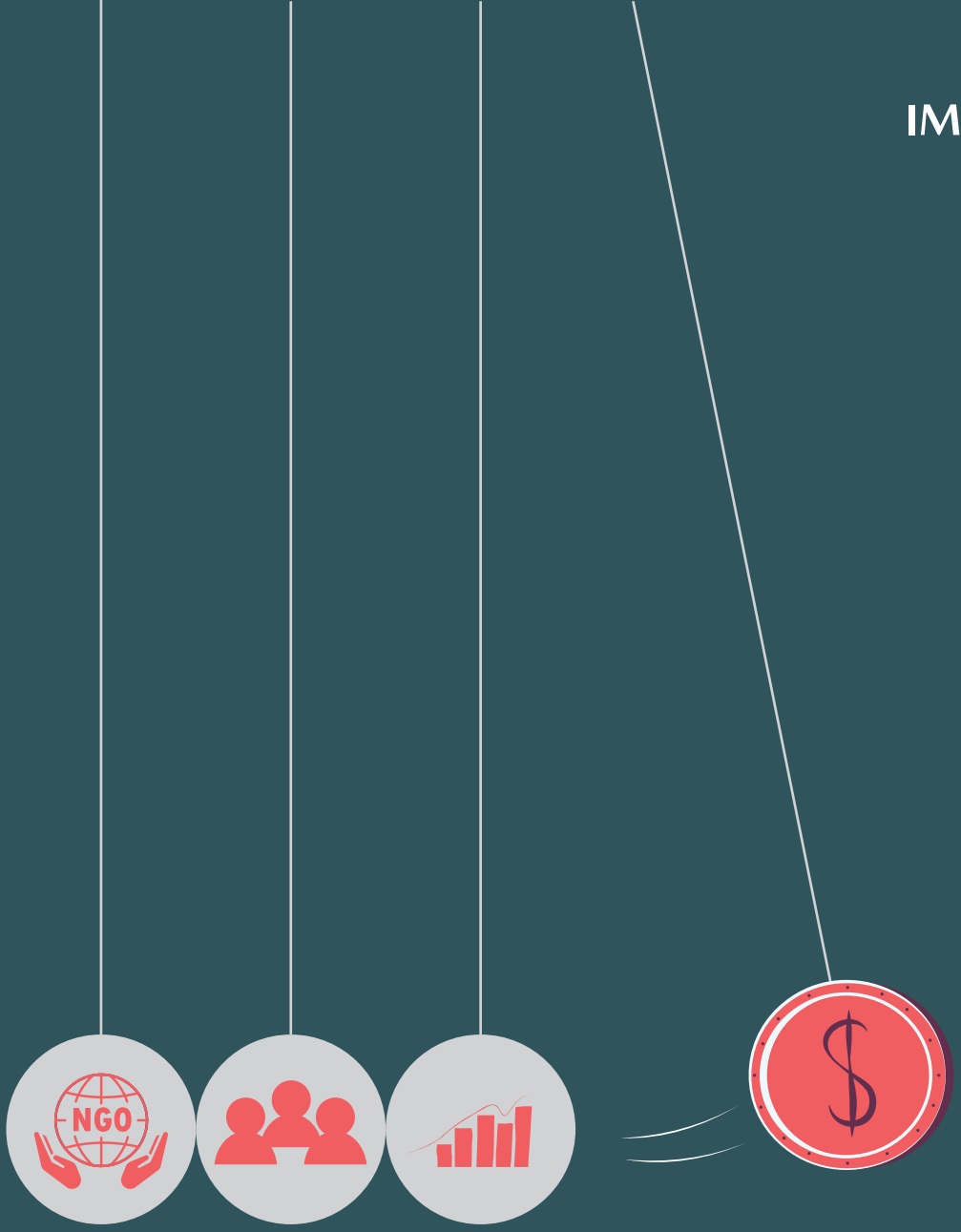

الفوضى المنظمة:
كيف أصبحت المنظمات غير الربحية في مناطق النزاع قطاعًا اقتصاديًا

الأثر طويل الأمد و البصمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي

التقرير الثالث

الفوضى المنظمة:

كيف أصبحت المنظمات غير الربحية في مناطق النزاع قطاعًا اقتصاديًا

التقرير الثالث

الأثر طويل الأمد و البصمة الاقتصادية
للقطاع غير الربحي

الباحث الرئيسي و الكاتب: د. جوزيف ضاهر

ترجمة: ZMRD Group

التصميم الغرافيكي: تمام العمر

الناشر: IMPACT Civil Society Research and Development e.V

Beuththstraße 18-22, 10117 Berlin

Not for sale

IMPACT ©

2023

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بطباعة أو إعادة إصدار أو استخدام أي أجزاء من هذه المطبوعة بأي شكل أو وسيلة من دون موافقة خطية مسبقة من الناشر.

يعتمد هذا البحث على تحليل بيانات أولوية و ثانوية. إن الحقائق و تحليل المحتوى الوارد في هذا التقرير عبارة عن جهد مشترك لفريق البحث و عدد من الخبراء و الخبيرات، بغرض رصد الجوانب الأكثر أهمية للوضع القائم، دون أن يعكس بالضرورة وجهة نظر المنظمة. على الرغم من ان امباكت قامت ببذل الجهد للتحقق من صحة المعلومات الواردة في هذا البحث، فإن المعلومات الواردة في هذا البحث تعتمد على آراء المشاركين فيه.

كلمة شكر:

نتوجه بالشكر لكل الخبراء/الخبيرات من أكاديميين/ات و ممارسين/ات على المعارف و الخبرات المقدمة لفريق البحث، سواء من خلال المقابلات او الاستشارات الفردية و الجماعية.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من اكاش ابراهام، بريان ويذربي، كاميل ليندر، باولا لوزانو و أنتونيا كوخ من طلاب ماجستير السياسات العامة في جامعة هيرتي للحوكمة في برلين، و ذلك للمساهمة في جمع البيانات التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث.

الشكر الموصول أيضاً لكل من خالد أ، زينة و.، مالك م. ، مصطفى خ. ، مصطفى ع. و نضال ع. من فريق امباكت الميداني، و ذلك للجهود المبذولة في البحث الميداني و المساهمة في انتاج هذا البحث.

عن الباحث:

د. جوزف ضاهر: حائز على شهادة الدكتوراه في دراسات التنمية من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن (2015) ، ودكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لوزان، سويسرا (2018) . يشغل ضاهر حالياً منصبَي أستاذ في جامعة لوزان، وأستاذ منتسب بدوام جزئي في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، إيطاليا، حيث يشارك في مشروع «مسارات سورية: تحديات و فرص بناء السلام». وهو مؤلف كتاب „حزب الله: الاقتصاد السياسي لحزب الله اللبناني" (منشورات بلوتو، 2016) وكتاب „سوريا بعد الانتفاضة: الاقتصاد السياسي لمرونة الدولة" (منشورات بلوتو ، 2019).

امباكت للأبحاث: هي فرع من امباكت للدراسات والتنمية مخصص للأبحاث وإدارة الحوار

إمباكت IMPACT ، هي منظمة تُعنى بالبحث والتطوير في مجال المجتمع المدني تم تأسيسها في برلين عام 2013 ، ولها مكاتب في العراق وتركيا وسوريا.

تضع المنظمة مهمة دعم المجتمع المدني على رأس أولوياتها، وهي تعمل كوسيط في مجال التعاون وتبادل الخبرات والأفكار بين الفاعلين المحليين في مجال المجتمع المدني وأقرانهم حول العالم. علاوة على ذلك، تقدّم منظمة إمباكت الدّعم اللازم للفاعلين والناشطين في مجال المجتمع المدني بما في ذلك التقييم والبحث والتدريب طويل الأمد والدعم المالي، فيما تتبع في أنشطتها وبرامجها نهجاً متكاملاً يراعي الواقع المحلي. وتحقيقًا لهذه الغاية، تسعى إمباكت بشكل دائم للمحافظة على شبكتها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتوسيع حجم هذه الشبكة بحيث يعمل أفرادها معاً على مناصرة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنوع.

فهرس المحتويات

مقدمة.....6

المنهجية.....7

1.صناعة المساعدات والانتعاش الاقتصادي، هل هي علاقة طبيعية؟.....7

2.قطاع المساعدات و دوره في تطوير رأس المال البشري.....13

3.التحديات المتعددة التي تواجه منظمات المجتمع المدني السوري.....17

خاتمة.....21

توصيات.....22

توصيات قصيرة ومتوسطة الأمد:.....22

توصيات طويلة الأمد (أكثر هيكلية).....23

توصيات متعلقة بمسألة العقوبات.....23

ملحق: الآثار الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية لزلزال شباط، وديناميكياتها السياسية.....24

مقدمة

تتصاعد المخاوف من التخفيض المستمر في المساعدات الإنسانية الدولية المقدمة للأزمة السورية. و لم يؤدي الزلزال الكارثي الذي وقع في شهر شباط 2023 إلى أي تغيير في هذا الخصوص. بحلول حزيران 2023 لم يتم تسليم سوى 11% من التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية للجمهورية العربية السورية لعام 2023.[1] ومن أصل نداء بقيمة 5.8 مليار دولار أمريكي لملايين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا تمّ تمويل 10٪ فقط منها[2]. و في العام السابق لم تتلق خطة الاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة للأزمة السورية سوى 37% من متطلبات التمويل لعام 2022، مع تخصيص معظم الأموال للمساعدات الطارئة[3]. يؤثر تناقص التمويل المخصص للأزمة الإنسانية السورية على عمل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية و وكالات الأمم المتحدة والجهات المحلية الفاعلة على الأرض. إذ أعلن برنامج الأغذية العالمي مثلاً في منتصف حزيران 2023 أنه اضطر إلى قطع المساعدات عن 2.5 مليون من أصل 5.5 مليون شخص يعتمدون على الوكالة لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية بسبب أزمة تمويل غير مسبوقة[4]. في مؤتمر بروكسل السابع حول «دعم مستقبل سوريا والمنطقة» في منتصف حزيران 2023 تعهد المانحون الغربيون بتقديم 5.6 مليار يورو لعام 2023 وما بعده، مقارنة بـ 6.4 مليار يورو في عام 2022 .[5] وهذا بعيد كل البعد عن مبلغ 11.1 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 10.25 مليار يورو مطلوبة لعام 2023. كما انخفضت قيمة عقود الأمم المتحدة مع الشركات الخاصة السورية إلى 167.20 مليون دولار أمريكي في عام 2022 من 199.70 مليون دولار أمريكي في عام 2021، أي بانخفاض قدره 16%.[6]

وفي هذا السياق تواترت النقاشات حول مستقبل المساعدات الإنسانية في سوريا وتأثيراتها على الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية. يسعى هذا التقرير إلى تحليل بعض هذه الديناميكيات من خلال دراسة الأثر الاقتصادي طويل المدى للقطاع غير الربحي والمساعدات الإنسانية في سوريا. كما يتم إجراء مقارنات مع الدول الأخرى التي عانت من تجارب الحروب والأزمات الإنسانية لاستخلاص أوجه القصور والدروس المستفادة من العلاقة بين المساعدات والنمو الاقتصادي.

ينطوي هذا التقرير على ثلاثة أقسام رئيسية. يعاين القسم الأول ديناميكيات صناعة المساعدات في سوريا ودورها المحتمل في التعافي الاقتصادي. كما و يتناول الأدبيات المتعلقة بالمساعدات الخارجية وتأثيراتها على النمو الاقتصادي للبلدان المتلقية[7]. بينما يقيّم القسم الثاني الروابط بين المساعدات الإنسانية وتنمية رأس المال البشري. يتم في هذين القسمين أيضاً تحليل النموذج النيوليبرالي المحيط بتمويل المساعدات. وفي القسم الأخير تتم دراسة استدامة المجتمع المدني في المستقبل إثر انخفاض التمويل الأجنبي وعملية التطبيع المستمرة للحكومة السورية.

يسعى هذا التقرير الثالث والأخير ضمن سلسلة التقارير الثلاثة إلى تحليل التحديات الرئيسية التي تواجه المساعدات الإنسانية وآثارها المحتملة على الانتعاش الاقتصادي والنمو وتنمية رأس المال البشري. لقد ركزت العديد من الأدبيات المتعلقة بالمساعدات الخارجية على تأثير المساعدات على النمو الاقتصادي ورأس المال

---

1 بلغ التمويل أقل من 609.9 مليون في حزيران 2023 بإجمالي 5.4 مليار دولار. خدمة التعقب المالي، الجمهورية العربية السورية 2023، 6 حزيران 2023، https://bit.ly/3IAbQxq

2 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة جويس مسويا - بيان لمؤتمر بروكسل السابع «دعم مستقبل سوريا والمنطقة»، بروكسل، 15 حزيران 2023 https://bit.ly/3NyAKA1

3 هناك تهديد آخر محتمل بالنسبة للمساعدات الإنسانية الدولية في المستقبل وهو التعديل المحتمل لهياكل توجيه التمويل لبعض ممالك الخليج التي تدخل مرحلة التطبيع التدريجي مع الحكومة السورية. في أعقاب الزلزال مباشرةً، أرسلت دولة الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، دعماً إنسانياً يقدر بنحو 177 مليون دولار أمريكي، منها 20 مليون دولار أمريكي فقط عبر وكالات الأمم المتحدة والمبلغ المتبقي من خلال المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية. العين، «الإمارات في المقدمة.. 157 طائرة مساعدات إنسانية تصل إلى سوريا» (بالعربية)، 18 شباط 2023، https://bit.ly/47kFMId

4 برنامج الأغذية العالمي، «برنامج الأغذية العالمي مضطر إلى تقليص عملياته في سوريا، مع اجتماع الجهات المانحة في بروكسل قبل انعقاد مؤتمر كبير»، 13 حزيران 2023، https://bit.ly/43zIqaT

5 تم التعهد بتقديم 4.6 مليار يورو لعام 2023 ومليار يورو لعام 2024 وما بعده من أجل الأزمة الإنسانية السورية، بما في ذلك سوريا والدول المجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريين. تعهد الاتحاد الأوروبي بمبلغ 3.8 مليار يورو من المنح، منها 2.1 مليار يورو من المفوضية الأوروبية و 1.7 مليار يورو تعهدت بها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. الاتحاد الأوروبي، «سوريا والمنطقة: المجتمع الدولي يحشد 5.6 مليار يورو خلال مؤتمر بروكسل السابع»، 15 حزيران 2023، https://bit.ly/3XhQjPS

6 قبل ذلك، بلغت قيمة عقود الأمم المتحدة مع الشركات السورية 244.50 مليون دولار أمريكي في عام 2020، و230.70 مليون دولار أمريكي في عام 2019. تقرير سوريا، «قيمة عقود الأمم المتحدة مع الشركات السورية تنخفض للسنة الثانية على التوالي»، 18 تموز 2023، https://bit.ly/43ycEKq

7 شالا أمانتي أباتي، «العلاقة بين المساعدات والنمو الاقتصادي للبلدان النامية: هل تهم الجودة المؤسسية والحرية الاقتصادية؟»، الاقتصاد والتمويل المقنع، المجلد 10، 2022 - العدد 1؛ كاميليا مينويو وسانجاي جي ريدي، «مساعدات التنمية والنمو الاقتصادي: علاقة إيجابية طويلة الأمد»، ورقة عمل صندوق النقد الدولي، أيار 2009، https://bit.ly/3NYgzM6

البشري في البلدان المتلقية. وفيما يتعلق بالأدبيات المتعلقة بالمساعدات فإن الدراسات التي أجريت حتى الآن قد قدمت نتائج مختلطة حول كلتا القضيتين[8]. ولهذه الديناميكيات عواقب على سلوك وتنظيم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مع قضايا مثل «المهنية» و«عدم التسييس»[9] التي غالباً ما تؤثر سلباً على استدامتها وقدراتها على إحداث التغيير.

المنهجية

بناءً على أكثر من 30 مقابلة مكثفة تم إجراؤها في إطار التقرير الأول والاستطلاعات والمقابلات المجراة للتقرير الثاني، أجرت هذه الدراسة النهائية مقابلات إضافية مع الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في سوريا أو المنخرطة في العمل عليها.

كما استفادت هذه الورقة من البحوث الأكاديمية الواسعة التي تدرس العلاقة بين المساعدات والنمو لأغراض المقارنة و من البيانات المتاحة من المصادر المنشورة.

1. صناعة المساعدات والانتعاش الاقتصادي، هل هي علاقة طبيعية؟

تجاوز عمر الأزمة السورية إثنا عشر عاماً ومن غير المتوقع حدوث أي تحسن اجتماعي اقتصادي للسكان على المدى القصير. بل على العكس ازدادت الاحتياجات الإنسانية للسكان السوريين باستمرار في السنوات القليلة الماضية بالرغم من تراجع المواجهات العسكرية المباشرة، و ازدادت الحاجة وطأةً مع زلزال شباط 2023 (انظر الملحق 1). يعيق هذا الوضع أثر المساعدات الإنسانية، حتى النهج الأكثر تنموية منها من خلال مشاريع التعافي المبكر التي تقدمت في السنوات القليلة الماضية ولكنها لا تزال صغيرة مقارنةً بالمساعدات الطارئة كما ورد في التقرير رقم 1.[10]

تبقى طبيعة الاستجابة الإنسانية في سوريا متجذرة في حالة الطوارئ كما هو مذكور في التقرير رقم 1، و هي تركز على تأمين الاحتياجات الأساسية مثل توفير الغذاء والمساعدات العينية والقسائم (وهي تقتصر فقط على سلع أو خدمات محددة) والنقود وتأمين الملجأ وغير ذلك. ولهذا الوضع آثار محددة على اقتصاد البلاد وقطاعاته المختلفة. فكما ورد في الدراسة الأولى كانت مساهمة المساعدات الإنسانية المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد السوري مواتية في الغالب للتجارة وقطاع

8 ديفيد كاروثرز، «من المعارضة إلى الاستقامة: إعادة صياغة التنمية المستدامة»، مجلة دراسات العالم الثالث، المجلد 18، العدد 2، خريف 2001، الصفحات 112-93؛ كاميليا مينويو وسانجاي جي ريدي، «مساعدات التنمية والنمو الاقتصادي: علاقة إيجابية طويلة الأمد»، ورقة صندوق النقد الدولي، 2009، https://bit.ly/3NYgzM6؛ عفت إدريس، «الآثار الاقتصادية للمساعدات الإنسانية»، تقرير بحث مكتب المساعدة GSDRC 1327، جامعة برمنغهام، 2016، https://bit.ly/44CQyY5؛ شالا أمانتي أباتي، «العلاقة بين المساعدات والنمو الاقتصادي للبلدان النامية: هل تهم الجودة المؤسسية والحرية الاقتصادية؟»، الاقتصاد والتمويل المقنع، 2021، https://bit.ly/47krC9V؛ جاميليا هاريس، «المساعدات الخارجية، تراكم رأس المال البشري والآثار المحتملة على النمو»، مراجعة المنظمات الدولية، المجلد 16، العدد رقم 2، تموز 2021، الصفحات من 1 إلى 31؛

9 إصلاح جاد، «المنظمات غير الحكومية: بين الكلمات الطنانة والحركات الاجتماعية»، التنمية في الممارسة، المجلد 17، العدد 4/5، آب 2007، ص 629-622؛ إصلاح جاد، «إضفاء طابع المنظمات غير الحكومية على الحركات النسائية العربية»، نشرة IDS، المجلد 35، العدد 4، الصفحات 42-34، تشرين أول 2004؛ سونيا إي. ألفاريز، «ما وراء التحول إلى منظمات غير حكومية؟ تأملات من أمريكا اللاتينية»، مجلد التنمية 52، العدد 2، 2009، الصفحات 184-175؛ تيم بوتي و سولومون ميجور وأندريه دي ميلو إي سوزا، «سياسة المساعدات الخارجية الخاصة: المبادئ الإنسانية وأهداف التنمية الاقتصادية والمصالح التنظيمية في تخصيص المساعدات الخاصة للمنظمات غير الحكومية»، المنظمة الدولية، المجلد 66، العدد 4، خريف 2012)، ص 607-571؛ عزيز شودري وديب كابور (محرران)، المنظمات غير الحكومية: التواطؤ والتناقضات والآفاق، لندن: كتب زيد، 2013؛ لما أردا وسوبهابراتا بوبي بانيرجي، «الحكم في مناطق الدولة المحدودة: التحول إلى المنظمات غير الحكومية في فلسطين». الأعمال والمجتمع، المجلد 60، العدد 7، 2021، ص 1707-1675.

10 يتأثر تطوير المزيد من مشاريع التعافي المبكر في الشمال الغربي سلباً بسبب عدم الاستقرار السياسي فيما يتعلق باستمرار وصول الجهات الفاعلة الإنسانية عبر المعبر الحدودي لباب الهوى (مقابلة مع أحد أعضاء منتدى المنظمات غير الحكومية في الشمال الغربي، تموز 2023)

الخدمات، بما في ذلك النقل، والخدمات المالية مثل مكاتب تحويل الأموال (الرسمية وغير الرسمية)[11] وإنتاج الأغذية، بالتحديد في حالة شمال غرب البلاد، و قطاع الإعمار من خلال التبرعات والتمويل الذي يتم خارج إطار قنوات المساعدة الدولية المسجلة[12].

وفي ذات الوقت لم تستفد القطاعات الإنتاجية للاقتصاد بشكل كبير من المساعدات الإنسانية الدولية، باستثناء الصناعات الغذائية بشكل غير مباشر وبدرجة أقل الزراعة من خلال برامج الدعم المقيدة لصغار المزارعين ومتوسّطيهم. ويعاني قطاعا التصنيع والزراعة من مشاكل هيكلية عميقة ومستمرة منها ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص موارد الطاقة (الكهرباء والوقود) وآثار العقوبات وانهيار الليرة السورية وتعطل سلسلة التوريد وهجرة القوى العاملة المؤهلة والمطلوبة. تبدو المساعدات الإنسانية الدولية وكأنها «ضمادة» غير كافية لقطاعي التصنيع والزراعة اللذين يعانيان من تحديات متزايدة وأوضاع اجتماعية اقتصادية مأساوية.[13]

وبالتالي لم يتم إيقاف اقتصاد البلاد القائم على الاستهلاك، والذي ميز الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الصراع نتيجة للتدمير الهائل للقدرات الإنتاجية والسياسات الحكومية التي تفضل قطاعي التجارة والخدمات. بل على العكس، تساهم طبيعة المساعدات الإنسانية في هذه الديناميكيات الاقتصادية من خلال برامجها المختلفة ولا تتحدى المشاكل البنيوية للاقتصاد السوري، دون أن تقلل من الاحتياجات الإنسانية للسكان.

يعكس الاستخدام المستمر والمتوسع للمساعدات النقدية والقسائم في السنوات القليلة الماضية من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية داخل سوريا هذا التركيز على ديناميكيات الاستهلاك. وكما هو مذكور في التقرير 1، ساهمت برامج المساعدات النقدية والقسائم في الغالب في تعزيز الاستهلاك في الأسواق المحلية، مع تقييد خلق فرص العمل. وقد استفادت محلات البقالة الصغيرة من هذه البرامج، وأيضاً كما هو الحال في الأزمات الإنسانية الأخرى، استفاد التجار الكبار من خلال علاقاتهم مع السلطات الحاكمة المحلية وقدرتهم على تلبية الطلبات المحلية من خلال توفير سلع محددة[14]. لا يزال من الصعب تقييم التأثير المضاعف الإيجابي المحتمل على اقتصاد البلاد من المساعدات النقدية والقسائم، كما ذكر في حالات أخرى بعض الباحثين والجهات الفاعلة الإنسانية[15]، و من الأرجح أنه محدود مع استمرار الأزمة الاقتصادية في التفاقم في السنوات القليلة الماضية وتحديداً منذ عام 2019.

ولكي تكون المساعدات النقدية فعالة يجب إجراء تحليل مستمر ومتعمق للسوق وتقييمات دقيقة للاحتياجات، وتبقى الحاجة إلى «سوق فعال» قادر على تلبية الطلب[16]. وهذا أمر صعب للغاية في بيئة مثل سوريا تتميز بمعدلات تضخم مستمرة ومرتفعة، و عدم استقرار للعملة الوطنية والنقص المتكرر في سلع معينة والعقوبات[17]. أوضح شخص تمّت مقابلته ناشط في العمليات الإنسانية في شمال شرق البلاد التي تقع تحت سيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أن العديد من برامج المساعدات النقدية والقسائم لا تعتمد على تحديد الاحتياجات من خلال أبحاث شاملة لتنفيذ أفضل استجابة خدمةً لمصالح المستفيدين، بل يتم توزيع

11 في حالة الشمال الغربي، استفادت خدمة البريد التركية (PTT)، والتي يمكن العثور على فروعها في بعض المدن الكبرى في المنطقة، مثل أعزاز ومارع والباب، إلى حد ما من تدفق الأموال الدولية إلى الجهات الفاعلة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية النشطة في هذه المناطق حيث كان عليها تحويل أموالها من خلال هذه المؤسسة

12 لكن زلزال شباط 2023 أظهر الافتقار إلى الصلابة والشفافية والمساءلة في عملية الإعمار والإسكان في هذه المناطق. ووفقاً لتقرير كتبه الباحث سنان حتاحت: «تضم النواحي الأكثر تضرراً، أطمة وحارم والرحمة وسلقين وسرمدا، 56 مجموعة من مخيمات النازحين المؤقتة. وقد شهدت هذه المدن تشييد المباني السكنية والتجارية التي يغذيها الدخل الناتج عن التجارة مع تركيا. ومن المؤسف أن ما يقرب من 56% من ضحايا شمال غرب سوريا لقوا حتفهم في هذه المنطقة». انظر سنان حتاحت، «بنى الحكم المحلي والاستجابات الإنسانية للزلزال في شمال غرب سوريا»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، مسارات سوريا، حزيران 2023) https://bit.ly/3P1DUxq

13 انظر جوزيف ضاهر، «قطاع التصنيع في سوريا: نموذج التعافي الاقتصادي قيد المساءلة»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، أيار 2019)، http://bit .ly/35aClEk; جوزيف ضاهر، «ندرة المياه وسوء الإدارة والتلوث في سوريا»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، حزيران 2022، https://bit.ly/3ppdtDD) ; مدى سليم، «الصناعة الدوائية في سوريا: التحديات والآثار»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، أيلول 2023، https://bit.ly/3sJMWFS)

14 في حالة برنامج الحوالات المالية في أوغندا، على سبيل المثال، كان التجار من الحجم المتوسط والكبير هم المستفيدون في المقام الأول من هذا الوضع لأنهم تمكنوا من استخدام الدخل الإضافي للاستثمار في الأصول الإنتاجية وتنويع سبل العيش، في حين كان صغار التجار المحليين يفتقرون إلى الأموال للاستثمار في الأسهم. انظر بانتاليو كريتي، «تأثير الحوالات المالية على الأسواق المحلية: دراسة حالة للأسواق غير المنظمة في شمال أوغندا»، شراكة التعلم النقدي، 2010، https://bit.ly/3XNvonN)

15 في عامي 2013 و2014، قُدر الأثر المضاعف لبرنامج المساعدة النقدية الشتوية التابع للجنة الإنقاذ الدولية للاجئين السوريين في لبنان بـ 2.13، أي أن كل دولار قدمه البرنامج يعادل 2.13 دولار يتم وضعها في الاقتصاد اللبناني. (كريستيان ليمان ودانيال ماسترسون، «اقتصاديات الطوارئ: تأثير المساعدات النقدية في لبنان»، لجنة الإنقاذ الدولية، 2014، https://bit .ly/3O7T1nT). وبالمثل، أدت المساعدة النقدية في المناطق الريفية في زيمبابوي إلى تأثير مضاعف قدره 2.59 (سارة بيلي وصوفي بونجراتز، «مذكرة خلفية لـ HLPHCT - الحوالات النقدية الإنسانية: التكاليف والقيمة مقابل المال والآثار الاقتصادية»، ODI، أيار 2015، https:/ /bit.ly/3O8KgtK)

16 عفت إدريس، «الآثار الاقتصادية للمساعدات الإنسانية»، تقرير بحث مكتب المساعدة GSDRC 1327، جامعة برمنغهام، 2016، https://bit.ly/44CQyY5

17 في الشمال الغربي، تعاني المناطق التي تستخدم العملة التركية من قيود وتحديات مماثلة. على سبيل المثال، انخفضت قيمة الليرة التركية بنسبة تزيد عن 7% في 7 حزيران 2023، مسجلة انخفاض قياسي جديد مقابل الدولار الأمريكي واليورو، بعد عشرة أيام من إعادة انتخاب الرئيس رجب طيب أردوغان

المساعدات النقدية على الأشخاص والمجتمعات المحتاجة دون إجراء دراسات تفصيلية. وهذا أيضاً نتيجةً للاحتياجات المتزايدة للسكان المحليين في ظل تدهور الوضع الاجتماعي الاقتصادي. كما أضاف الشخص في المقابلة أن المساعدات النقدية كانت تقدم في الغالب إلى المناطق الحضرية، التي يسهل الوصول إليها، على حساب المناطق الريفية[18]. و طلب المانحون مزيداً من المراقبة على شروط وأساليب تحديد المستفيدين من نظام المساعدات النقدية والقسائم خوفاً من وقوعها في «أيادٍ سيئة»[19].

لكن بيّنت جهة إنسانية فاعلة عاملة في الشمال الغربي أنّ برامج المساعدات النقدية والقسائم مفيدة في سياق الطوارئ مثل زلزال شباط 2023 لمساعدة المجتمعات المحلية المحتاجة والنازحين بشكل مباشر ومؤقت[20]، ولكن لا تعتبر أنظمة المساعدات النقدية والقسائم على المدى المتوسط والطويل مفيدة فهي تخلق حالة من الاعتمادية وتسمح فقط للمستفيدين بالنجاة دون تغيير ظروف معيشتهم العامة أو معالجة الفقر[21]. أوضح أحد أعضاء منتدى المنظمات غير الحكومية في الشمال الغربي أن هذه الحالات عبارة عن أشخاص نزحوا في أعقاب مأساة الزلزال في شباط ويعيشون في المخيمات ولم يرغبوا في العودة إلى منازلهم على الرغم من كونهم آمنين، لأنهم كانوا خائفين من فقدان المساعدات النقدية والغذائية التي حصلوا عليها. وأضاف يجب تعديل معايير اختيار المستفيدين من هذه المساعدات لتتناسب مع هذه الظروف ويجب توفير أشكال بديلة من المساعدات للمستفيدين بعد عودتهم إلى منازلهم. كما أكد بشكل عام غياب استراتيجيات «الخروج» من المساعدات النقدية والقسائم ومساعدات السلل الغذائية للمستفيدين، واعتبرها عيب كبير في نظام المساعدات الإنسانية الحالي ويؤثر على أي منظور لتطوير مشاريع أكثر استدامة[22].

أخيراً، في حين يمكن أن تؤثر أشكال الفساد المحتملة المتعلقة بقائمة المستفيدين والديناميكيات الأبوية داخل الأسرة على أنظمة المساعدات النقدية والقسائم بشكل سلبي[23] يجب نقد مقولة أنّ المساعدات النقدية والقسائم توفر «كرامة» أكبر للمتلقين مقارنةً بأشكال أخرى من الدعم مثل السلل الغذائية أو المساعدات العينية. بحسب الجهات الفاعلة الإنسانية يوفر نظام توزيع الكاش للمحتاجين الحرية الفردية ويعتبرهم مستهلكين أفراد قادرين على اتخاذ «خياراتهم الخاصة» ويتمتعون بالكرامة من خلال المال. وكما قال الأكاديميون بيرت فوغل وإيزابيل شلابفر وكريستينا تشونكرت:

> «إن الأساس المنطقي وراء مثل هذه الروايات يتبع منطق النزعة الاستهلاكية وافتراض الإنسان الاقتصادي، الرجل الاقتصادي العقلاني باستمرار. وهنا تنعكس الكرامة في القدرة على الاستهلاك وفق التفضيلات الفردية. وبالتالي، من خلال تحويل الأشخاص الذين يمرون بأزمات إلى مستهلكي الغد الذين يمتلكون الوسائل اللازمة لشراء السلع والخدمات التي يريدونها بشدة، ينبغي للناس أن يكتسبوا «المزيد من السيطرة على حياتهم".[24]

يشارك هذا النظام أيضاً في تعزيز «الديناميكيات المؤيدة للسوق» بحسب اللجنة العليا المعنية بالحوالات النقدية الإنسانية، والتي خلصت في تقريرها لعام 2015 إلى أن برامج المساعدة النقدية «تدعم سبل العيش من خلال تمكين الاستثمار وبناء الأسواق من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات».[25] يظهر التركيز على

---

18 مقابلة مع أحد الناشطين في العمليات الإنسانية في شمال شرق سوريا، حزيران 2023

19 مقابلة مع العديد من الأفراد الناشطين في العمليات الإنسانية في شمال سوريا، حزيران 2023

20 في حين لم يبدأ هذا النقاش في سوريا بعد، فقد ذكرت المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية وكذلك مؤسسات النقد الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) أن نظام المساعدات النقدية والقسائم في بلدان أخرى في مرحلة ما بعد الصراع هو أساس محتمل لنظام الحماية الاجتماعية المستقبلي لمعالجة الفقر الكامن. ومع ذلك، غالباً ما كانت المساعدات النقدية بمثابة دخل تكميلي ضروري لتمكين المستفيدين من شراء السلع والمواد اللازمة لكسب عيشهم، بدلاً من أن تصبح أداة لإخراج الناس من الفقر. كما كانت هناك قيود قوية في اختيار المستفيدين من خلال برامج الحوالات النقدية من خلال محاولة تقدير دخلهم ورفاههم، مما أدى إلى تقويض حقوق الضمان الاجتماعي للسكان. ولذلك، فإن الأبحاث والبرامج في إطار المساعدات النقدية والقسائم التي تطمح إلى بناء استراتيجيات للخروج من الفقر وتشجيع المستفيدين على كسب رزقهم غير فعالة. هيومن رايتس ووتش، «الإهمال المؤتمت، كيف يهدد دفع البنك الدولي لتخصيص المساعدات النقدية باستخدام الخوارزميات الحقوق»، 13 حزيران 2023، https://bit.ly/3PdmyO1

21 مقابلة مع أحد العاملين في القطاع الإنساني والمنظمات غير الحكومية في إدلب، حزيران 2023

22 مقابلة مع أحد أعضاء منتدى المنظمات غير الحكومية في الشمال الغربي، تموز 2023

23 كما تحدد وثيقة أصدرها عدد من المنظمات غير الحكومية السورية والمنظمات غير الحكومية الدولية «المخاطر المحتملة التي قد يكون لها تأثير على برامج المساعدات النقدية والقسائم في شمال غرب سوريا وتحديد تدابير التخفيف التي يمكن أن تساعد وكالات الإغاثة على معالجة هذه المخاطر». يعمل فريق عمل المخاطر والتخفيف من آثار المساعدات النقدية والقسائم في شمال غرب سوريا بقيادة منظمة غول سوريا وتكافل الشام، «مصفوفة المخاطر والتخفيف من مخاطر المساعدات النقدية والقسائم في شمال غرب سوريا»، شبكة CALP، آذار 2022، https://bit.ly/45knh4G

24 بيرت فوجل، كريستينا تشنكرت، إيزابيل شلافر، «المعنى الاجتماعي للمال: الآثار متعددة الأبعاد للمساعدات الإنسانية النقدية والقسائم»، الكوارث، المجلد 46، العدد 2، نيسان 2022، الصفحات 370-348

25 الفريق المعني بالحوالات النقدية الإنسانية، «التعامل بالنقد بشكل مختلف: كيف يمكن للحوالات النقدية أن تغير المساعدات الإنسانية»، معهد التنمية الخارجية، 14 أيلول 2015، https://bit.ly/44f4HuK

مسألة «تمكين الاستثمار وبناء الأسواق» هدفاً مختلفاً عن دعم المجتمعات المحلية المحتاجة، مع تجاهل التحديات وأوجه القصور التي تواجه دول معينة مثل سوريا.

تعد المساعدات النقدية والقسائم ضرورة مطلقة في الفترة الحالية للمستفيدين منها، لكن يجب توضيح فكرة توفير المزيد من «الكرامة» والسيطرة على حياة الفرد بشكل أكثر دقة خاصة وأن ديناميكياتها مترسخة في رؤية اقتصادية محددة تدعم تنمية السوق. كما يجب الإشارة إلى أن الحكومة السورية والمنظمات التابعة لها تسعى أيضاً إلى تعزيز توزيع الكاش بدلاً من الدعم من خلال الإعانات أو برامج المساعدة الاجتماعية[26].[27]

بيّنت الغالبية العظمى من الجهات الفاعلة الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في سوريا، التي تمّت مقابلتها لأغراض هذا التقرير، أن نظام المساعدات الإنسانية الحالي وأغلب برامجه يشكلون أداة مهمة للتخفيف من معاناة السكان المحليين الناتجة عن الحرب وآثارها، رغم أنها غير كافية تماماً لتغطية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. لكن لا تعمل المساعدات الإنسانية على تهيئة الظروف اللازمة لخلق صيغة من التعافي المبكر ولا تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية، رغم أن هذا جزء من أهدافها. واستجابةً لهذا الوضع فإنها تدعوا إلى تحول عام نحو نهج أكثر تعافياً أو تنموية، بما في ذلك من خلال إعادة بناء البنى التحتية المحلية أو زيادة الدعم بشكل كبير لقطاعي الزراعة والتصنيع من أجل إنشاء مشاريع مستدامة، وهو ما يصعب عمله اليوم. بمعنى آخر معالجة بعض المشاكل الهيكلية التي تؤثر على الاقتصاد السوري.

توجد أمثلة مختلفة لفشل المساعدات الإنسانية الكبيرة والطويلة الأجل في تهيئة الظروف اللازمة للانتعاش الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للسكان بأفضل شكل. يمكن أن تسوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية، عدا عن اعتماد الدولة على المساعدات الدولية[28]. تعد أفغانستان مثالًا عن هذا الوضع[29]، حيث تم تلقي أكثر من 85,5 مليار دولار أمريكي من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدات الرسمية بين عامي 2002 و2021.[30] كان اقتصاد البلاد في نهاية عام 2020 - قبل الانسحاب الأمريكي في آب 2021 وما تلاه من تعليق كامل الدعم التنموي الدولي المقدم للبلاد بعد عودة طالبان إلى السلطة - يعتمد بنسبة 75% على المساعدات الدولية، في حين ساهمت المساعدات الدولية بنسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ومولت ما يصل إلى 80% من الخدمات الحكومية.[3132] و قدّرت نسبة الفقر بحوالي 70% في عام 2022، مقارنةً بـ 47% بنهاية عام 2019. كما قدر عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية بنحو 28.8 مليون نسمة بنهاية أيار 2023، من أصل 40 مليون نسمة[33]. وبالمثل، شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة تدهور مستمر في اقتصادها وظروف معيشة السكان، على الرغم من المساعدات الإنسانية الدولية الكبيرة المقدمة منذ التسعينيات. وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تجاوزت المساعدات الإنسانية الدولية المقدمة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة 50 مليار دولار أمريكي بين عامي 1993 و حزيران 2023.[34] شملت تلك المساعدات الدولية العديد من الجوانب المختلفة، من الإغاثة في الأزمات الإنسانية والمشاريع التنموية إلى دعم مباشر لميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية والتبرعات للمنظمات الشعبية والقروض والدعم الفني[35]. حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[36] كانت خزانة السلطة الوطنية الفلسطينية هي المتلقي الرئيسي للمساعدات، فقد تم توجيه حوالي 40% من إجمالي المساعدات المنفقة في الأراضي

---

26 أوضح أحد أعضاء المنظمات غير الحكومية الدولية الناشطة في المناطق الحكومية أنه في اجتماعاته مع المسؤولين السوريين، فضلوا استخدام نظام المساعدات النقدية والقسائم من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية. مقابلة مع أحد موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في سوريا، حزيران 2023

27 في منتصف شهر تموز 2023 تم تنظيم مناظرة في جامعة دمشق بمشاركة رئيس الجامعة ونوابه وعدد من الجهات المعنية ومن ضمنها الأمانة السورية للتنمية، حول الموضوع التالي: «إلغاء الدعم الحكومي وتحويله إلى دعم نقدي». فادي بك شريف، «الأمانة السورية للتنمية واتحاد الطلاب يوقعان اتفاقية تعاون لتنفيذ أنشطة المناظرات في الجامعات وتعزيز قدرة الطلاب على تحليل القضايا» (بالعربية)، الوطن، 19 تموز 2023، https:// /bit.ly/46Ujcps

28 على سبيل المثال، كانت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر متلق للمساعدات الخارجية منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، ومع ذلك فقد شهدت ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة إلى جانب تباطؤ النمو الاقتصادي. أنسويا هالدار ونارايان سيثي، «تأثير تخصيص المساعدات الخارجية القطاعية على النمو والتحول الهيكلي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – تحليل أدوار الجودة المؤسسية ورأس المال البشري»، التحليل الاقتصادي والسياسة، المجلد 76، كانون أول 2022، ص 1010- 1026

29 انظر عبد المتين كريمي، «الابتعاد عن المساعدات الخارجية: دراسة حالة لأفغانستان»، أرشيف ميونيخ الشخصي، 22 كانون أول 2022، https://bit.ly/3Q2lVHJ

30 البنك الدولي، «أفغانستان - صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمساعدات الرسمية المتلقاة»، تم الرجوع إليه في 28 آب 2023، https://bit.ly/3PigHa0

31 هيومن رايتس ووتش، «أفغانستان: الجذور الاقتصادية للأزمة الإنسانية»، 1 آذار 2022، https://bit.ly/42ng4Pp

32 بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «لم يتم استخدام مبالغ كبيرة من أموال المانحين للأغراض المقصودة أو تم تسريبها إلى ملاذات آمنة خارج البلاد. وتشير التقديرات إلى أن الرشاوى تشكل ما يقرب من 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «أفغانستان: الآفاق الاجتماعية الاقتصادية 2022-2021 لتجنب أزمة احتياجات أساسية»، 30 تشرين ثاني 2021، ص 11، https://bit.ly/3NykFdu

33 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «أفغانستان: آخر المستجدات الإنسانية، أيار 2023»، 15 حزيران 2023، https://bit.ly/3EiLCwt

34 علاء ترتير، «فلسطين: كيف تمكّن المساعدات الغربية الاستعمار الإسرائيلي»، عين الشرق الأوسط، 21 تموز 2023، https://bit.ly/3OK3nLj

35 سليم نقل، «كيف ينبغي للفلسطينيين أن يضعوا استراتيجيتهم في مواجهة المساعدات الخارجية القمعية»، عين الشرق الأوسط ، 30 آب 2023، https://bit.ly/3OYE6vz

36 منذ ذلك الحين أصبحت الجهات المانحة تمول المزيد من الجهات خارج السلطة الوطنية الفلسطينية

الفلسطينية المحتلة منذ عام 1993 إلى ميزانية السلطة الفلسطينية[37]. وقد كانت بالفعل حجر الأساس للنشاط الاقتصادي ووفرت للسلطة الوطنية الفلسطينية الإيرادات اللازمة في ظل عدم وجود مصادر تمويل أخرى. لكن فشلت المساعدات الدولية في وضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار النمو الاقتصادي. أشارت التقديرات في كانون الثاني 2023 إلى أن حوالي 2.1 مليون فلسطيني، من أصل 5.3 مليون، بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، منهم 58% من غزة (1.3 مليون) و25% من الضفة الغربية (0.8 مليون). كما أفاد 31% من الفلسطينيين في الضفة الغربية و81% من الفلسطينيين في غزة بوجود تحديات في تلبية احتياجاتهم الأساسية، حيث يشكل الغذاء والصحة والمرافق أهم ثلاثة تحديات.[38]

والأمر مشابه في سوريا، إذ فشلت أهداف المساعدات الإنسانية الدولية في الحد المطلق من المعاناة الإنسانية بل و بتجنب ازدياد تدهور الوضع الاقتصادي. ويرتبط ذلك بالوضع السياسي والاقتصادي، الداخلي والدولي، الموجود في هذه المجتمعات والذي يؤثر على طبيعة المساعدات الإنسانية و تسليمها، فضلاً عن آثارها. في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة مثلاً، فإن السبب الرئيسي لفشل المساعدات الإنسانية الدولية في تخفيف معاناة المجتمعات المحلية وإرساء أسس الانتعاش الاقتصادي يرتبط باحتلال دولة إسرائيل المستمر وانتهاك حقوق الإنسان وفرض قيود على حرية حركة الأفراد والبضائع ومنع تطور اقتصاد محلي منتج، له جذور تاريخية[39]، و فرض الحصار منذ عام 2007 والهجمات العسكرية المتكررة على قطاع غزة[40]. لذا تطورت حالة من الاعتماد الاقتصادي على المساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومناطق أخرى مثل أفغانستان. و هذا يخلق ظروف مواتية لأزمة سياسية واجتماعية واقتصادية مستدامة، فتتحول الدولة إلى «دولة ريعية تعتمد على المساعدات». وتأتي في هذا السياق الإيرادات الرئيسية للدولة من الحكومات الأجنبية و/أو المؤسسات المرتبطة بها[41]. في حين لا تعتمد سوريا مالياً على المساعدات الإنسانية الدولية ككل، فقد طورت دمشق أشكالاً من التبعية لها، لا سيما في توريد السلع والخدمات الأساسية للسكان الذين يفتقرون إليها داخل البلاد، علاوة على سلع معينة يقدمها حلفاؤها الأجانب[42].

إلى جانب البيئة السياسية التي تؤثر على فعالية المساعدات الإنسانية لتهيئة ظروف التنمية الاقتصادية هناك مشكلة عامة أخرى في مفهوم «التنمية المستدامة»، وبشكل أعم في إطار وديناميكيات المساعدات الإنسانية الدولية التي تروج لها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية في سوريا وأماكن أخرى. لقد أصبح مفهوم "التنمية المستدامة" خالياً أكثر فأكثر من أي معنى أو توجه واضح فيما يتعلق بالبرامج والمشاريع الإنسانية. ويتم استخدامه الآن بشكل عام من قبل كافة أنواع الجهات الفاعلة، من الحكومة السورية والأمانة السورية للتنمية[43] إلى الدول الأجنبية والجهات الإنسانية الدولية الفاعلة، ومنها المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. يرى الباحث ديفيد كاروثرز أن الاستخدام الحالي لمفهوم «التنمية المستدامة» وطريقة تطبيقه تشبه قليلاً نقطة نشأته. كانت لغة الاستدامة يوماً عبارة عن خطاب مقاومة، دمجت الوعي البيئي الجذري مع إعادة التفكير النقدي في مشروع التنمية الفاشل. لقد أثارت أسئلة صعبة عن الندرة والحدود، والثراء والفقر، وعدم المساواة العالمية، والجدوى البيئية لنمط الحياة الغربي. تغيّرت «التنمية المستدامة» في وقتنا وجُردت من محتواها النقدي وأعيد تشكيلها لتتوافق مع الأولويات الأكبر لعصر ما بعد الحرب الباردة[44].

وقد حدث تطور مماثل فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية وأنشطتها في جميع أنحاء العالم. لقد ترسخت برامج المساعدات الإنسانية بشكل متزايد منذ تسعينيات القرن الماضي في نهج نيوليبرالي يفصل التنمية البشرية عن أي صلة بالقضية الأوسع المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للبلاد، عدا عن السعي إلى تعزيز تحرير الاقتصاد[45].

37 بوابة اقتصاد فلسطين، «إدارة المساعدات الخارجية في فلسطين»، تمت المراجعة في 21 حزيران 2023، https://bit.ly/42PRl6x

38 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «نظرة على الاحتياجات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 2023 (كانون الثاني 2023)»، 27 كانون الثاني 2023، https://bit.ly/3qxmePH

39 انظر سارة روي، قطاع غزة: الاقتصاد السياسي لتراجع التنمية، (الطبعة الثالثة الموسعة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016

40 قُدرت الخسائر الناجمة عن فرض إسرائيل المستمر للقيود الاقتصادية والسياسية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بحوالي 50 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من عام 2000 إلى 2020. (سليم نقل، «كيف ينبغي للفلسطينيين أن يضعوا استراتيجيتهم في مواجهة المساعدات الخارجية القمعية»، عين الشرق الأوسط، 30 آب 2023، https://bit.ly/3OYE6vz)

41 عبد المتين كريمي، «الابتعاد عن المساعدات الخارجية: دراسة حالة لأفغانستان»، HTW برلين، 22 كانون أول 2020، https://bit.ly/3Q2lVHJ

42 أصبحت روسيا على سبيل المثال المورد الرئيسي للقمح لسوريا بعد الانخفاض الهائل في الإنتاج المحلي للبلاد نتيجة للصراع وآثاره (انظر جوزيف ضاهر، «الدورة الجهنمية مستمرة لسوريا: الآثار الاقتصادية للغزو الروسي لأوكرانيا» "، مدونة ميديركشن، 28 آذار 2023، https://bit.ly/3NTAHfV)، في حين واصلت إيران تصدير الوقود إلى سوريا بكميات مهمة نسبياً. بحسب منظمة متحدون ضد إيران النووية (UANI)، بلغت إمدادات النفط الإيرانية إلى سوريا وسطياً 144,107 برميل يومياً في نيسان 2023، و139,588 برميل يومياً في أيار 2023 (مذكور في تقرير سوريا، «صادرات النفط الإيرانية إلى سوريا بعد نمو كبير»، 11 تموز 2023، https://bit.ly/3Etetyd)

43 انظر الجمهورية العربية السورية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سوريا، «المراجعة الوطنية الطوعية الثانية لأهداف التنمية المستدامة 2023» (بالعربية)، حزيران 2023، https://bit.ly/3P2KRfV

44 انظر ديفيد كاروثرز، «من المعارضة إلى الاستقامة: إعادة صنع التنمية المستدامة»، مجلة دراسات العالم الثالث، المجلد 18، رقم 2، (خريف 2001)، الصفحات من 93 إلى 112

45 انظر آدم هنية، المال والأسواق والممالك، مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط المعاصر، نيويورك، مطبعة جامعة كامبريدج، 2018؛ توفيق حداد، فلسطين المحدودة، الليبرالية الجديدة والقومية في الأراضي المحتلة، لندن: آي.بي. توريس ومركز الدراسات الفلسطينية، معهد لندن للشرق الأوسط، 2016؛ والدن بيلو، «صعود مجمع الإغاثة وإعادة الإعمار»، مجلة الشؤون الدولية، ربيع/صيف 2006، المجلد 59، رقم 2، ص 296-281

ضمن هذا المنظور غالباً ما يوصف القطاع الخاص بأنه العامل الرئيسي لتحفيز السلام. تنص الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأعوام 2018-2021 و2022-2025، مثلاً على أنها «تعطي الأولوية للشراكات مع قطاع الأعمال... فالقطاع الخاص شريك استراتيجي مهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي»[46]، و تبين في وثيقة أخرى بأن «القطاع الخاص شريك طبيعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليس فقط خلال الأزمات الإنسانية طويلة الأمد أو الكوارث الطبيعية بل و أيضاً بشكل عام ليكون قادر على الاستجابة بشكل أفضل لتحديات عصرنا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة»[47]. في حالة سوريا، أظهر مؤتمر «دعم سوريا والمنطقة»، الذي عقد في لندن عام 2016 و جمع كبار المانحين الدوليين للتعهد بدعم اللاجئين السوريين، هذه الديناميكيات. وقد حدد الاجتماع بوضوح هدفه الأساسي وهو «تحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى فرصة تنموية» من خلال المساعدات المالية للبرامج التي «تعمل على توسيع الاستثمار وتشجيع الصادرات والشراكة بين القطاعين العام والخاص»[48]. كما ربط رئيس مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (التي تعتبر ذراع القطاع الخاص للبنك الدولي)، مؤيد مخلوف، ترويج مؤسسته للشراكات بين القطاعين العام والخاص منذ عام 2010 بتدفق اللاجئين السوريين، مشيراً إلى أن «أماكن مثل الأردن ولبنان وإلى حد ما العراق قد زاد عدد السكان فيها أضعافاً مضاعفة... والحاجة أكبر من أي وقت مضى إلى تكثيف القطاع الخاص لسد الفجوات التي لم يتمكن القطاع العام من سدّها».[49]

يؤثر هذا التوجه، حتى في سوريا، على أنماط التعافي المبكر والتنمية في أي بلد. إن هذا النهج الذي تتبعه الجهات الفاعلة الإنسانية و المتمثل في إعطاء دور مركزي للقطاع الخاص في التعافي الاقتصادي للبلد يحظى بدعم الحكومة السورية. إذ كان أحد العناصر الرئيسية لاستراتيجية الحكومة السورية هو الترويج لنموذج تنمية اقتصادية يعتمد على الشراكات بين القطاعين العام والخاص وخصخصة السلع العامة كأساس لإعادة إعمار البلاد والتجديد الاقتصادي[50].

يعد هذا التوجه النيوليبرالي الذي يفضل القطاع الخاص إشكالياً لأنه لا يركز على المصالح المشتركة لأغلبية السكان، بل هو مدفوع بجمع رأس المال والأرباح. إذ أدّت السياسات النيوليبرالية المطبقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن ضمنها سوريا، في العقود الماضية إلى تعميق عدم المساواة الاجتماعية[51]. لم تؤدي هذه السياسات عموماً إلا إلى تعزيز عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع (سواء على أساس الطبقة أو الجنس أو العرق أو الموقع الجغرافي مثل المناطق الريفية مقابل المناطق الحضرية والمركز مقابل الضواحي وغير ذلك).[52] كما هو مذكور في التقرير 1، زادت مستويات الفقر في سوريا مع تسارع السياسات النيوليبرالية في العقد السابق لعام 2011، وتركزت بشكل خاص في المناطق الريفية حيث يعيش 62% من فقراء البلاد مقارنةً بـ 38% في المناطق الحضرية بحسب إحصاءات عام 2004. وأيضاً كان ما يزيد قليلاً عن نصف العاطلين عن العمل في سوريا متواجدون في المناطق الريفية.[53] و كان للتحرير التدريجي للاقتصاد تأثير على مشاركة المرأة في سوق العمل. إذ انخفض معدل مشاركة النساء بعمر 15 سنة فما فوق في القوى العاملة من حوالي 20.5% في عام 2001 إلى 13% في عام 2010، على الرغم من أن الأرقام الحقيقية لكلا الفترتين هي على الأرجح أعلى من ذلك، نظراً لأهمية العمل غير الرسمي والرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي في الاقتصاد السوري. وهذا لا يغير من حقيقة حدوث تراجع حتى في القطاع الخاص الذي أعيد تنشيطه حيث انخفض عدد النساء. يعكس نشاط القطاع الخاص غير المضبوط النظامَ الأبويَ السائد في المجتمع السوري، كما هو الحال في أماكن أخرى من العالم، وقد جاء تطوره على حساب الوضع الاقتصادي للمرأة السورية[54].

يؤثر هذا السياق العام على تنمية رأس المال البشري لا سيما في القطاعات التي تعتبر غير مربحة أو غير كافية، مثل الصحة والتعليم، بينما غالباً ما يتم تعزيز البرامج المخصصة للنساء اللاتي يعانين من ديناميكيات التحيز الجندري. وسوريا ليست استثناء كما يظهر فيما يلي.

---

46 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص»، مراجعة بتاريخ 13 حزيران 2023، https://bit.ly/463jBFC

47 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «مشاركة القطاع الخاص في الاستجابة للأزمة السورية: تقرير الفرص والتحديات»، 10 كانون الأول 2019، https://bit.ly/43tuZsR

48 مقتبس من آدم هنية، المال والأسواق والممالك، مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط المعاصر، ص 265

49 مقتبس من آدم هنية، المال والأسواق والممالك، مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط المعاصر، ص 266

50 انظر جوزيف ضاهر، «الاقتصاد السياسي في سوريا: تعميق توجهات ما قبل الحرب»، مبادرة الإصلاح العربي، 30 تشرين أول 2020، https://bit.ly/3JRENFg

51 في عام 2020، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حصل أغنى 1% وأغنى 10% من السكان، على التوالي، على 30% و64% من الدخل، في حين حصل أفقر 50% من السكان على 9.4% فقط. انظر جوزيف ضاهر، «فهم الرأسمالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعملية الإصلاح النيوليبرالي»، الجامعة الأمريكية في بيروت، التنمية النقدية، 2022، https://bit.ly/3rwgW7I

52 انظر على سبيل المثال ديفيد هارفي، تاريخ موجز للنيوليبرالية، (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد،2005)؛ داريك هاملتون، «الليبرالية الجديدة والعرق»، الديمقراطية، مجلة أفكار، صيف 2019، العدد 53، https://bit.ly/43vLh3J

53 خالد أبو اسماعيل، علي عبد القادر وهبة الليثي، (2011)، «الفقر وعدم المساواة في سوريا (1997- 2007)»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، https://bit.ly/3SOlQFU

54 لين الخطيب، الصحوة الإسلامية في سوريا: صعود وسقوط العلمانية البعثية، دراسات روتليدج في الإسلام السياسي، 2011، ص 99

2. قطاع المساعدات و دوره في تطوير رأس المال البشري

لا توجد علاقة مباشرة على مستوى الاقتصاد الكلي بين تنمية رأس المال البشري[55] والنمو الاقتصادي[56]. ومع ذلك، يمكن لرأس المال البشري أن يكون عنصر رئيسي، من بين عناصر أخرى، للإنتاجية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية، فضلا عن زيادة فعالية المساعدات الإنسانية الدولية. في هذا السياق، يشكل النهوض برأس المال البشري وتوسعه في سوريا عاملاً مهماً لزيادة فرص التعافي الاقتصادي المحتمل.

عانت سوريا من خسارة كبيرة لرأس المال البشري[57] منذ اندلاع الحرب في عام 2011، مع ارتفاع مستويات الهجرة، بشكل عام نتيجةً للنزوح القسري وإصابات القوى العاملة وتدمير وفقدان التعليم والوصول الآمن إلى الرعاية الصحية. ومع استمرار الحرمان من التعليم وتدمير المؤسسات والأنظمة الصحية، يهدد هذا الوضع قدرة البلاد على التعافي. بحسب تقرير نُشر عام 2021، فقد «أدّى الصراع إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع للسوريين بمقدار 13 عام»، وأضاف أنه «بترجمة هذه التأثيرات إلى نمو اقتصادي نجد أن الصدمات السلبية التي أحدثها الصراع عبر التعليم والصحة على رأس المال البشري من شأنها أن تقلل النمو الاقتصادي السنوي بنحو 1.5%. في عام 2021 مثّل هذا انخفاض بنحو 75 دولار أمريكي للفرد»[58]. في سوريا، واحدة من أصل ثلاث مدارس لا تعمل لأنها إما دمرت أو تضررت أو تستخدم لأغراض عسكرية. قدّر أحد التقارير الصادرة عن اليونيسف في أيار 2022 أنه مع معدل التمويل الحالي، سيستغرق إعادة تأهيل كافة هذه المدارس 30 عام أخرى[59]. كما يتعلم الأطفال بشكل عام في غرف صفيّة مكتظة وفي مباني التي لا تتوفر فيها مرافق المياه والصرف الصحي والكهرباء والتدفئة والتهوية الكافية. يوجد أكثر من مليوني طفل في سوريا خارج التعليم نتيجة الحرب والنزوح وتفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، حوالي 40% منهم من الفتيات، في حين يوجد 6.4 مليون طفل بحاجة إلى المساعدة التعليمية في سوريا[60]. وقد ترك ما يقرب من 150 ألف معلم وظائفهم في التعليم العام في الدولة وهذا يمثل أكثر من ثلث موظفي التعليم الذين كانوا موجودين قبل عام 2011. كما لا يحصل المعلمون في الشمال الغربي على راتب رسمي بل على «حوافز» تُدفع فقط عندما يعملون، وتمثل حوالي 7 أشهر وتتراوح بين 120 و150 دولار أمريكي، وهي غير منتظمة غالباً[61]. مع غياب الاستقرار والموارد يصعب على المعلمين التركيز على مهنتهم مما يؤثر على جودة التعليم. لذا أجبر بعضهم على ترك وظائفهم والبحث عن غيرها في أماكن أخرى للحصول على أجور أفضل، مما أدى إلى نقص المعلمين في كافة أنحاء البلاد[62]، وخاصة في المدارس الثانوية والمهنية. كما تمّ توجيه التمويل الإنساني الدولي في مجال التعليم نحو المدارس الابتدائية على حساب المرحلة الثانوية والمهنية، التي تفتقر عموماً إلى التمويل والموظفين والموارد[63]. كما يتعرض تعليم الأطفال في المدارس الثانوية للعقوبات نتيجة التدهور المستمر للأوضاع المعيشية في سوريا. وقد دفع هذا الوضع المزيد من الأسر إلى التضحية بتعليم أبنائها وإجبارهم على البحث عن عمل. لقد تزايدت بالفعل مستويات عمالة الأطفال بشكل مستمر في كافة المناطق[64]، وكذلك زواج الأطفال[65].

55 بحسب البنك الدولي، فإن رأس المال البشري «يتكون من المعرفة والمهارات والصحة التي يستثمر فيها الناس ويراكمونها طوال حياتهم، مما يمكنهم من إدراك إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع. ويساعد الاستثمار في البشر من خلال التغذية والرعاية الصحية والتعليم الجيد وتوفير الوظائف والمهارات على تنمية رأس المال البشري، وهذا أمر أساسي لإنهاء الفقر المدقع وإنشاء مجتمعات أكثر شمولاً. البنك الدولي، «مشروع رأس المال البشري: أسئلة متكررة»، 19 آذار 2019، https://bit.ly/3Czmy3z

56 انظر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «الإنتاجية ورأس المال البشري والسياسات التعليمية»، مراجعة في 28 آب 2023، https://bit.ly/45IGEoi

57 بحسب البنك الدولي، فإن رأس المال البشري «يتكون من المعرفة والمهارات والصحة التي يستثمر فيها الناس ويراكمونها طوال حياتهم، مما يمكنهم من إدراك إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع. ويساعد الاستثمار في البشر من خلال التغذية والرعاية الصحية والتعليم الجيد وتوفير الوظائف والمهارات على تنمية رأس المال البشري، وهذا أمر أساسي لإنهاء الفقر المدقع وإنشاء مجتمعات أكثر شمولاً. البنك الدولي، «مشروع رأس المال البشري: أسئلة متكررة»، 19 آذار 2019، https://bit.ly/3Czmy3z

58 الاقتصاد الحدودي والرؤية العالمية، «ثمن باهظ للغاية، تكلفة الصراع على أطفال سوريا»، 2021، https://bit.ly/3Nshc06

59 اليونيسف، «كل يوم مهم: نظرة مستقبلية على التعليم للأطفال الأكثر تأثراً في سوريا»، 10 أيار 2022، https://bit.ly/46hfB4H

60 اليونيسف، «الاستجابة للتعليم في سوريا بأكملها من كانون ثاني إلى آذار 2023»، 2023، https://bit.ly/3ptnXph

61 مقابلة مع خبير تربوي ناشط في شمال غرب سوريا بين عامي 2013 و2023، تموز 2023

62 علا أبو عمشة، «أزمة التعليم في سوريا – وجهات نظر المعلمين»، الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، 14 شباط 2023، https://bit.ly/43PNWGn

63 يقدر خبير تعليمي ناشط في الشمال الغربي أنه من إجمالي تمويل التعليم، تم تخصيص 10% فقط للمدارس الثانوية؛ كنانة قدور وسلمى حسين، «أزمة التعليم في سوريا: نهج مستدام بعد 11 عام من الصراع»، معهد الشرق الأوسط، آذار 2022، https://bit.ly/3NYJm19

64 بحسب اليونيسف، فإن «أكثر من ربع الأطفال بين 5 و11 عام وأكثر من ثلث الأطفال بين 12 و14 عام يعملون و هم خارج المدرسة». اليونيسف، «موجز - سوريا كل يوم مهم - تكلفة عدم الاستثمار في التعليم»، حزيران 2023، https://bit.ly/3OlgAc0

65 توجد حالات متزايدة بشكل كبير في زواج الأطفال: أبلغ 72% من المجتمعات التي تم تقييمها عن زواج الأطفال في عام 2022، وأفاد 26% أن زواج الأطفال شائع أو شائع جداً للفتيات. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «الجمهورية العربية السورية: التقرير السنوي - الاستجابة الإنسانية لعام 2022 (كانون الثاني - كانون الأول 2022)»، 13 نيسان 2023، https://bit.ly/3opoN5U

كما تدهور النظام الصحي بشكل كبير خلال فترة الحرب نتيجة تدمير المرافق الطبية واستهداف الطواقم الطبية من قبل القوات المسلحة الحكومية في المعظم، وهروب العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية، وتناقص الميزانية وتأثير العقوبات الدولية. بحلول نهاية عام 2022 وبحسب التقرير السنوي لقطاع الصحة في سوريا لعام 2022 «فإنه من بين 113 مستشفى عام تمّ تقييمها تمّ الإبلاغ عن أن 50٪ (56) منها تعمل بالكامل، وتمّ الإبلاغ عن 26٪ (30) تعمل جزئياً (بسبب نقص في الموظفين أو المعدات أو الأدوية أو تضرر المبنى في بعض الحالات)، في حين تمّ الإبلاغ عن عدم عمل 24% (27). ومن بين 1789 مركز للصحة العامة تمّ تقييمها، تمّ الإبلاغ عن أن 47% (842) يعمل بالكامل و21% (373) يعمل جزئياً و32% (575) خارج الخدمة تماماً»[66]. ويوجد نقص هائل في الرعاية الصحية، إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي 50٪ من القوى العاملة في مجال الصحة قد غادرت البلاد. كما أدّى الصراع إلى نقص في الكوادر الطبية المدربة والمعدات في المستشفيات العامة، وبدرجة أقل في المستشفيات الخاصة. كما أدى نقص الكوادر الطبية، خاصةً المؤهلة، إلى ارتفاع الأخطاء الطبية التي يقوم بها أطباء عديمو الخبرة مما يؤدي في بعض الأحيان إلى وفاة المرضى. وهذه مشكلة متزايدة في المستشفيات العامة وبدرجة أقل في المستشفيات الخاصة. إن خدمات الصحة العامة مكتظة وغير كافية بشكل عام، مما يزيد من تفضيل الرعاية الصحية الخاصة، والتي كانت تنمو أصلاً قبل عام 2011، لا سيما بين الطبقات الاجتماعية الاقتصادية العليا. لكن التكاليف باهظة بالنسبة للغالبية العظمى من السكان[67]. أدّت الظروف المروعة لنظام الرعاية الصحية إلى انعدام الحافز لدى الكوادر الطبية المتبقية، الذين يتلقون رواتب منخفضة ويعانون من ظروف عمل صعبة للغاية[68]. كما انتشر الفساد والمحسوبية والرشاوى.

شهدت مخصصات الميزانية لهذين القطاعين المهمين انخفاض مستمر في العقد الماضي، حيث تمثل 6.8% و3.3% من إجمالي موازنة 2023 على التوالي للتعليم (التعليم العالي والتعليم) والصحة[69] [70]. ولم تتخذ الحكومة السورية أي إجراءات جادّة لحل وضع القطاعين سواء عبر رفع الرواتب أو تقديم حوافز لهم للبقاء[71]. يؤثر هذا الوضع على تنمية رأس المال البشري في البلاد.

في هذا السياق، تدعم المساعدات تنمية رأس المال البشري من خلال توظيف الأفراد وتدريبهم. توظف صناعة المساعدات بشكل مباشر قسم صغير من اليد العاملة في سوريا، يمكنها أن تعمل بشكل مباشر كموظف أو تساهم بشكل غير مباشر في توظيف المجتمعات المحلية كمقاول في القطاعات الاقتصادية المستفيدة من المساعدات الإنسانية الدولية. يقدر عدد الأفراد العاملين في المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة داخل سوريا بحوالي 100 ألف شخص، كما هو مبين في التقرير 1. إن الأجور التي تقدمها أغلب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية تجذب العديد للعمل فيها لكون هذه الأجور أعلى بكثير من قطاعات أخرى. يخلق هذا أحياناً إحباط وتوتر بين السكان المحليين في عمليات التوظيف. كما لا تستطيع المؤسسات العامة والخاصة التنافس مع هذه الرواتب لذا لا تكون قادرة على الاحتفاظ بالعمالة الماهرة أو توظيفها[72]. تسمح هذه الوظائف بشكل عام لهذه القوى العاملة بالبقاء في البلاد وتسمح لقطاعات منهم بالحصول على الخبرة والمعرفة، بما في ذلك من خلال التدريب المحدد الذي توفره المنظمات والكيانات الأخرى.

إن التوسع في المشاريع والبرامج التي تنفذها الجهات الفاعلة الإنسانية لتدريب الأفراد على وظائف محددة وتطوير قدراتهم، مع استهدافهم من خلالها لأعداد كبيرة من الشباب والنساء، شكّل أيضاً أداة لتوسيع رأس المال البشري في البلاد. وشملت هذه البرامج قطاعات مثل الصحة والتراث الثقافي والزراعة وسبل العيش والطاقة (قطاع الكهرباء) والبنية التحتية (المياه والإصحاح والنظافة مثلاً) والتخطيط المحلي والتماسك الاجتماعي وغيرها[73].

---

66 كتلة (كلستر) الصحة، منظمة الصحة العالمية، «التقرير السنوي للقطاع الصحي في سوريا 2022»، 25 كانون الثاني 2023، https://bit.ly/3sDQn16

67 انظر جوزيف ضاهر، «مؤسسات الدولة وشبكات النظام كمقدمي خدمات في سوريا»

68 بالإضافة إلى تزايد أعداد الاستقالة بين العاملين في القطاع الصحي من أطباء وممرضين، كانت هناك شائعات تداولها نشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي مفادها أن مستشفى السلمية اضطر إلى إغلاق أبوابه لعدة أيام في آب 2022، نتيجة رفض الأطباء العمل بسبب تدني الأجور ونقص الدواء وصعوبة تأمين مستلزمات المستشفيات. وهذا يعكس الوضع السيئ للقطاع الصحي. أديب خالد، «الأجور تسبب شللاً حكومياً»، جريدة قاسيون، 22 آب 2022، http://bit.ly/3Jxzv0N

69 بلغت مخصصات قطاعي الصحة والتعليم 549,544,935 ل.س و1,130,816,000 ليرة سورية على التوالي (أي ما يعادل على التوالي 183.1 مليون دولار أمريكي و377 مليون دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي البالغ 3000 ليرة سورية للدولار الواحد).

70 قبل عام 2011 لم يرتفع الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم بحسب النمو السكاني. كان الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4 و0.4 على التوالي قبل عام 2010 - وهو مستوى منخفض مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أنفقت في المتوسط 13.3 و9 في المئة على التوالي في عام 2010. جوزيف ضاهر، «السياق الاقتصادي السياسي لإعادة إعمار سوريا: آفاق في ضوء إرث التنمية غير المتكافئة»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، كانون أول 2018)، https://bit.ly/2wQ43Jn

71 بحسب صحيفة البعث فإن عدد الممرضين الذين استقالوا من وظائفهم سواء في القطاع العام أو الخاص في سوريا بلغ 3500 خلال السنوات الخمس الماضية، أي بمعدل 700 استقالة سنوياً، و58 استقالة شهرياً. مقتبس من مناهل السهوي، «القطاع الطبي في سوريا: ملوخية على أسرة المرضى وتخصصات قد تختفي قريباً» (بالعربية)، الدرج، 13 تموز 2023، https://bit.ly/43obocQ

72 بعد إعصار هايان في الفلبين في تشرين الثاني 2013، أعرب عدد من الشركات وأصحاب العمل عن استيائهم من أن موظفيهم تركوا وظائفهم ولم يعودوا قادرين على إيجاد عاملين بسبب تأثير برامج النقد مقابل العمل، والتي كانت واحدة من أكبر التدخلات الإنسانية القائمة على النقد في تلك الفترة (ما يقدر بـ 338 مليون دولار أمريكي). كما أعرب العمال المهرة، مثل النجارين الذين يقومون بإصلاح القوارب، عن أسفهم من أن المنظمات الإنسانية كانت تضخم تكاليف العمالة والسلع، وكان الموظفون غير المهرة يحصلون على أجور مماثلة أو في بعض الحالات أكثر من العمالة الماهرة.

73 انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من شعب اليابان، منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، موئل الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، «التدريب للجميع، بناء القدرات البشرية لأجيال المستقبل في سوريا»، 3 نيسان 2019، https://bit.ly/3p4Ps8z

تواجه المساعدات الإنسانية، في سعيها لتطوير رأس المال البشري بشكل أكبر وفعال أكثر في المستقبل، الكثير من العقبات. أولاً، يمكن أن يؤدي الاعتماد على التمويل الأجنبي للجهات الفاعلة الإنسانية إلى جوانب قصور من حيث المشاركة على المدى الطويل بسبب عدم الاستمرارية وتوافر الأموال الممنوحة لفترات محدودة ولمشاريع محددة. ويشكل التقليص الحالي للتمويل الإنساني الدولي لسوريا في هذا الإطار تهديد متنامي للسوريين العاملين في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ويمكن أن يشجع قطاعات منهم على السعي للهجرة من أجل إيجاد ظروف معيشية أفضل خوفاً من انعدام البدائل داخل سوريا.

ثانياً، انتقد العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والناشطين في المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية عملية اختيار المستفيدين من التدريبات التي تقدمها المنظمات الإنسانية بسبب أشكال المحسوبية وعدم التعاون بين الكيانات المختلفة في تبادل البيانات لتجنب استفادة الأفراد مرتين من نفس البرامج[74]. ولكنهم أشاروا أيضاً إلى المزيد من العيوب البنيوية، فهذه الدورات التدريبية في كثير من الأحيان غير مستدامة فعلياً وتقتصر عموماً على العقود المؤقتة وضعف المتابعة ولا تخدم أهداف منتجة، ولا تلبي احتياجات البلاد أو لا تضمن أجور مناسبة لتكلفة المعيشة، إلخ[75]. معظم البرامج المتعلقة بمشاريع سبل العيش وبرامج بناء القدرات هي بشكل عام تدريب مهني قصير الأمد يستمر من عدة أسابيع إلى ستة أشهر كحد أقصى، وهي لا تأخذ في الاعتبار احتياجات المجتمع وتفتقر بشكل عام إلى المتابعة مع المستفيدين من هذه البرامج[76] [77]. كما تبقى معظم فرص العمل المحتملة بعد هذا التدريب، غالبًا للعاملين لحسابهم الخاص، في القطاع غير الرسمي بأجور منخفضة وظروف محفوفة بالمخاطر بشكل عام دون تأمين صحي أو أنواع أخرى من الضمان الاجتماعي. والتدريب من أجل تطوير رأس المال البشري في القطاعات الصحية محدود للغاية لأنه يستمر لفترة أطول، بشكل عام بين 12 و18 شهر، كما أنه أكثر تكلفة. أوضح ممثل إنساني ناشط في الشمال الغربي من البلاد على سبيل المثال أن برنامج تدريب مساعدي القبالة والتمريض وبرامج التدريب على التمريض يكلف حوالي 170 ألف دولار أمريكي لمجموعة مكونة من حوالي 40 طالب لمدة عام واحد[78]. بينما يكلف التدريب على أنواع المهارات الأساسية (الحرف اليدوية والخياطة وغيرها...) حوالي 5000/ 6000 دولار أمريكي بالمجمل لمجموعة مكونة من 25 شخص ومدة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر[79]. بحسب العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات ممن شاركوا في العمليات الإنسانية في سوريا، يواصل المانحون التركيز على التدريب المهني قصير الأمد والأقل تكلفة، خاصة مع تناقص الأموال المتاحة.

علاوةً على انخفاض عدد النساء العاملات في منظمات المجتمع المدني السورية وشغل غالبيتهن مناصب ثانوية فيها، كما يذكر التقرير رقم 1،[80] [81] [82] يوجد تحيز جندري في البرامج التي تقدمها الجهات الإنسانية الفاعلة. وتركز معظم التدريبات الموجهة للنساء على الحرف اليدوية والتنظيف وتصفيف الشعر والخياطة والتجميل، وهي توجهات جندرية بحتة[83]. يساعد هذا التدريب عموماً النساء على العمل لحسابهن الخاص فقط ومن المنزل إلى جانب رعايتهن الأطفال. و هذا يعزز أيضاً العمالة غير الرسمية بين النساء، حيث أن الغالبية العظمى من النساء العاملات لحسابهن الخاص عملهن غير رسمي مما يساهم في إعادة إنتاج العمالة غير الرسمية داخل سوق العمل. وأخيراً غالباً ما يُنظر إلى دخلهن كمكمّل لدخل الزوج، بدلاً من إسهامه في «تحررهن» أو «استقلالهن»، وهو أمر متأصل في

74 ذكر أحد أعضاء المنظمات غير الحكومية الدولية في الرقة ممن تمت مقابلتهم في إطار التقرير رقم 2 أن هناك نقص في البيانات التشاركية بين المنظمات، مما أدى أحياناً إلى استفادة نفس المستفيد من تدريب مهني مماثل في منظمات مختلفة

75 ذكر العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم العدد الكبير من التدريبات على الحرف اليدوية وتصفيف الشعر والحياكة المقدمة خاصة للنساء. بناءً على مقابلات مع أربعة موظفين في المنظمات غير الحكومية الناشطة في سوريا وموظف في منظمة غير حكومية دولية ناشطة في سوريا، حزيران 2023

76 أوضح ممثل إنساني ناشط في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أن هذه الأنواع من البرامج يجب أن تكون عملية كاملة تشمل: 1) التدريب المهني الذي يستمر لمدة 3 إلى 6 أشهر؛ 2) توفير مجموعة أدوات مهنية مؤقتاً للمستفيدين من أجل ممارسة عملهم في شركة أو لحسابهم الخاص، 3) منحة الأعمال الصغيرة؛ 4) التدريب على إدارة الأعمال، 5) توفير الأموال أو مجموعة الأدوات المهنية لتأسيس أعمالهم. مقابلة مع أحد موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في سوريا، حزيران 2023

77 يستند هذا التحليل إلى مقابلات أجراها أربعة موظفين في المنظمات غير الحكومية الناشطة في سوريا وموظف في منظمة غير حكومية دولية ناشطة في سوريا، حزيران 2023

78 تم تقسيم التكاليف على النحو التالي: 100ألف دولار أمريكي للتدريب (بما في ذلك رواتب الموظفين وتكاليف الإنترنت والاتصال وخدمات البريد والبريد السريع وشراء الوقود وغيرها وصيانة المرافق وخدمات التنظيف ومشاركة نظراء البرنامج : تكاليف أخرى، شراء لوازم المكاتب وتكنولوجيا المعلومات، تكلفة استئجار المرافق) و70 ألف للمعدات

79 مقابلة مع ناشط إنساني في الشمال الغربي، حزيران 2023

80 أرميناك توكماجيان، «محاور وفقاعات: المجتمع المدني السوري بعد عقد من الصراع»، إمباكت، كانون ثاني 2022، https://bit.ly/3SVJHE6

81 قبل عام 2011، عانت منظمات المجتمع المدني السوري بالفعل من عدم المساواة بين الجنسين في المناصب القيادية. في عام 2010، على الرغم من أن أعداد متساوية من الرجال والنساء كانوا يعملون في منظمات المجتمع المدني السوري، إلا أن 13% فقط من المناصب القيادية كانت تشغلها النساء. ديما المنجد، «تحليل متعدد الجوانب لمشاركة المرأة السورية في المجتمع المدني في سياق ما بعد 2011»، الشرق الأوسط - موضوعات و أطروحات، د. 14 تموز 2020، ص16-103، https://bit.ly/3qHBNEB

82 وفي دراسة أخرى نشرت عام 2019، ذكر البحث أنه «في منظمات المجتمع المدني التي لا تركز بشكل صريح على قضايا النوع الاجتماعي والمرأة، لا يتم تمثيل المرأة بشكل كافٍ لا كمياً ولا نوعياً». كما أن غالبية الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من منظمات المجتمع المدني السوري والذين تم اختيارهم في التقرير لم يفهموا المعنى الحقيقي لمصطلح «النوع الاجتماعي». وكمصطلح، كشفت الأبحاث، أنه غالباً ما يرتبط بشكل أساسي بقضايا حقوق المرأة وتمكين المرأة ومشاركتها. لكن الارتباطات والمفاهيم الخاطئة ترجع إلى رغبة منظمات المجتمع المدني في استرضاء المانحين والممولين، دون فهم المفهوم وما يعنيه وفائدته. (د. نور أبو عصب، د. نوف ناصر الدين، «ديناميكيات الجندر داخل المجتمع المدني السوري»، إمباكت، 8 آذار 2019، (https://bit.ly/3DEH6ry

83 مقابلة – باحثة سورية متخصصة في برامج الجندر وسبل العيش، حزيران 2023

ديناميكيات السوق والأعراف الأبوية. انتقدت الناشطة النسوية السورية، ثريا حجازي، مشاريع بناء القدرات وسبل العيش، ومنها التدريب المهني والمال مقابل العمل،المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني التي تستهدف النساء من خلال تقديم المنح لتنفيذ مشاريع فردية، قائلةً أن «هذه المشاريع لم تكن مصممة لتمكين المرأة السورية اقتصادياً بشكل جماعي، بل لتمكين فئة محددة من النساء مثل المعيلات السوريات»[84]. وأضافت أن «هذه البرامج رسخت الأدوار التقليدية للجنسين، القادمة من منظور أبوي ضيق لا يزال ينظر إلى المرأة كامتداد للأسرة وليس كمواطنة مستقلة لها حقوق ومستحقات يجب تحقيقها والحفاظ عليها داخل هذه الأنظمة الأسرية وخارجها»[85]. أي لا تعالج هذه البرامج المشاكل البنيوية التي تواجه المرأة في المجتمع ولكنها تركز على تمكين أفراد محددين، وفي هذه الحالة النساء على وجه الخصوص.

وأخيراً، فإن الأثر الاجتماعي والاقتصادي الدائم المتعلق بتنمية رأس المال البشري كان وسيظل محدوداً في سوريا مع استمرار الأزمة الاقتصادية وتفاقمها. وغالباً ما تكون هذه البرامج التي تسعى إلى تنمية رأس المال البشري منفصلة عن الفهم العالمي للتنمية الاقتصادية في البلاد. يتم وضع قضايا مثل الفقر ونزوح السكان والهجرة والإقصاء الاجتماعي وغيرها في إطار منفصل عن بعضها البعض ومعزول عن التنمية الاقتصادية. فمثلاً غادرت فئات كبيرة من اليد العاملة - خاصةً خريجي الجامعات والعمال المهرة - البلاد بحثاً عن ظروف معيشية أفضل. ويستمر تزايد عدد السوريين الذين يحاولون السفر بشكل قانوني أوغير قانوني إلى أوروبا[86]. يضعف هذا السياق جهود المساعدات الدولية في تنمية رأس المال البشري في البلاد والمساهمة في المكونات الأساسية التي تسمح بتحسين الاقتصاد.

تظل ضمن هذا السياق الآثار الإيجابية المحتملة لصناعة المساعدات في تنمية رأس المال البشري محدودةً في سوريا في المستقبل القريب، وتقتصر بشكل رئيسي على المدى القصير في التوظيف ضمن الجهات الفاعلة الإنسانية. هناك حاجة إلى تغييرات بنيوية في شكل التمويل من الجهات المانحة وفي البرامج والمشاريع التي تسعى إلى خلق فرص العمل من أجل تنمية رأس المال البشري على المدى الطويل وخدمة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.

84 انظر هذه الدراسة التي تنتقد برامج التنمية التي تركز على ريادة الأعمال للمرأة بناءً على الأبحاث في تركيا: أوزليم ألتان أولجاي، «المرأة الرائدة في برامج التنمية: التفكير من خلال الاختلافات الطبقية»، السياسة الاجتماعية: دراسات دولية في النوع الاجتماعي والدولة والمجتمع، المجلد 23 ، العدد 3، خريف 2016، ص 414-389

85 ثريا حجازي، «المرأة في الاقتصاد السوري: مراجعة نسوية لمشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة»، الرابطة الدولية للسلام والحرية، 31 آذار 2023، https://bit.ly/3NKrGXF

86 ارتفع عدد المعابر الحدودية غير الشرعية للسوريين إلى الاتحاد الأوروبي بأكثر من الضعف، حيث انتقل من 46,395 في عام 2021 إلى 92,472، بحسب وكالة فرونتكس، الوكالة الأوروبية لخفر الحدود و السواحل، في حين وصل عدد طالبي اللجوء السوريين لأول مرة إلى 116,980 في عام 2022، حيث تكون ألمانيا الوجهة الأولى، ما يمثل زيادة بنسبة 17% مقارنة بعام 2021. وينعكس ذلك أيضاً في تزايد أعداد السوريين الذين يحاولون مغادرة البلاد بشكل غير قانوني عبر الخروج من لبنان (تقرير سوريا، «تعهد الدول المانحة 5.6 مليار يورو في مؤتمر بروكسل»، 20 حزيران 2023، https://bit.ly/3qXZUPw). وفي الفترة من كانون الثاني إلى كانون الأول 2022، قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها تلقت تقارير عن 51 قارب متورط في عمليات عبور غير قانونية، وعلى متنها 4334 راكب. وفي عام 2022، كان 62.2% من المهاجرين المحتملين سوريين، و28% لبنانيين، و11% فلسطينيين، وفقاً لأرقام المفوضية. وقد وقعت عدة حوادث مميتة في السنوات الأخيرة خلال محاولات مماثلة للمغادرة إلى البحر، بما في ذلك غرق سفينة قبالة طرطوس في سوريا، حيث تورط قارب مؤقت من شمال لبنان، مما أسفر عن مقتل أكثر من 150 شخص. (الشرق اليوم، «الجيش يوقف خمسة بزعم تنظيمهم للهجرة غير الشرعية»، 8 تموز 2023، https://bit.ly/3JVpziA)

3. التحديات المتعددة التي تواجه منظمات المجتمع المدني السوري

إن استدامة ومستقبل منظمات المجتمع المدني السوري النشطة والمستقلة داخل سوريا وخارجها تواجه اليوم تحديات متعددة ومتنامية، من خفض التمويل الإنساني الدولي مروراً بتقييد دورها كمقدمة خدمات وتعرضها - في بعض المناطق الجغرافية – إلى تهديد قدراتها على ضمان سلطتها على عملها وقراراتها.

أولاً، وكما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، تعتمد الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني على التمويل الدولي، سواء من الدول الأجنبية أو وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية. وكما هو مذكور أعلاه في النص وفي التقرير 1، فإن التخفيض المستمر للمساعدات الإنسانية الدولية المقدمة إلى سوريا يعتبر تهديد متزايد ضد منظمات المجتمع المدني وأنشطتها. فبدلاً من استخدام مصطلح «إرهاق المانحين»، إنّه عبارة عن إعادة توجيه المساعدات الخارجية نحو أولويات سياسية أخرى للمانحين، خاصة الغربيين، وهو ما يفسر خفض التمويل. ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية[87] من الجهات المانحة الدولية فعلياً من 186 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى أعلى مستوى لها تاريخياً عند 204 مليار دولار أمريكي في عام 2022، بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكان الدافع وراء هذا الارتفاع عنصران رئيسيان: أولاً، كانت هناك زيادة كبيرة في المخصصات للتعامل مع اللاجئين واستضافتهم داخل البلدان المانحة إلى 29.3 مليار دولار أمريكي، ارتفاعاً من 12.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021. ثانياً، توسيع المساعدة الإنمائية الرسمية لأوكرانيا بعد الغزو الروسي والحرب العدوانية المستمرة. وبلغت المساعدات الخارجية لأوكرانيا 16.1 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 918 مليون دولار أمريكي في عام 2021.[88]

نظراً لتغير أولويات الجهات المانحة الغربية، تشكل عملية التطبيع الإقليمية المستمرة للحكومة السورية، وخاصة مع المملكة العربية السعودية والعودة إلى جامعة الدول العربية في أيار 2023، تهديداً آخر لمستقبل منظمات المجتمع المدني. وقد تلاشت عملية الانتقال السياسي المحتملة والافتراضية التي يمكن من خلالها تحقيق العدالة والمساءلة الشاملة[89]. ويهدد هذا الوضع في المستقبل القريب المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، وبالتالي منظمات المجتمع المدني الناشطة في هذه المناطق، مع تعزيز سيطرة السلطات السورية على المنظمات العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. كما أن تعميق عملية التطبيع مع الدول المجاورة يهدد وجود وعمليات منظمات المجتمع المدني السوري الناشطة في تلك البلدان، لا سيما في تركيا ولبنان، اللتين شهدتا بالفعل ممارسات وسياسات استبدادية واسعة ضد الأفراد والمنظمات السورية في السنوات القليلة الماضية.

ثانياً ونتيجةً لهذه الديناميكيات، يمكن للجهات المانحة الغربية أن تقرر إعطاء الأولوية في التمويل إلى: 1) منظمات المجتمع المدني المنخرطة في تقديم المساعدات الخدمية للمجتمعات المحلية، بدلاً من تلك الساعية إلى إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية، و2) منظمات المجتمع المدني النشطة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة حيث يقيم غالبية سكان البلاد. في هذا السيناريو المحتمل، وإلى جانب الاستخدام المستمر للمساعدات الإنسانية وتحويلها، ستستمر الحكومة السورية على الأرجح في سحب أو تقليص مسؤولياتها في توفير الخدمات الأساسية للسكان. بينما في المناطق الشمالية الغربية والشمالية الشرقية التي تقع خارج سيطرة الحكومة السورية، فستستمر شبكات منظمات المجتمع المدني الممولة من الجهات المانحة الأجنبية في العمل كهياكل موازية للجهات الفاعلة الحاكمة المحلية. قد يؤدي التركيز المستمر على تمويل الجهات الفاعلة الخاصة، سواء القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني، إلى نتائج غير مرغوب فيها. وبدلاً من تعزيز الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية المدنية ورأس المال البشري، يشكل هذا التوجه التمويلي في بعض النواحي استمراراً للأجندة النيوليبرالية التي تم تنفيذها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في سوريا، وقبل ذلك في أماكن أخرى من العالم منذ التسعينيات، من خلال تعزيز برامج التقشف والدور المحدود للدولة وخدماتها العامة و وجود قطاع خاص متوسع وأقوى، مصحوب بمشاركة متزايدة من المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية والجمعيات الخيرية في تقديم الخدمات الأساسية. استندت هذه الأنواع من السياسات بشكل عام إلى افتراضات مفادها أن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية هي جهات فاعلة أفضل من الدولة لتعزيز التنمية الاقتصادية لأنها «تقدم خدمات فعالة من حيث التكلفة، وهي أكثر كفاءة وشفافية وابتكار من الحكومات».[90] [91] استمرت عملية خصخصة الخدمات الرئيسية في سوريا طوال العقد الماضي، بما في ذلك قطاعي التعليم والصحة، مما أدى إلى تعزيز عدم المساواة الاجتماعية في المجتمع[92].

87 موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «تعرف المساعدة الإنمائية الرسمية بأنها مساعدة حكومية تعزز وتستهدف على وجه التحديد التنمية الاقتصادية ورفاهية البلدان النامية. اعتمدت لجنة المساعدة الإنمائية المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها «المعيار الذهبي» للمساعدات الخارجية في عام 1969، ولا تزال المصدر الرئيسي لتمويل مساعدات التنمية. يتم جمع بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية والتحقق منها وإتاحتها للعامة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية». منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، «المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)»، مراجعة في تموز 2023، https://bit.ly/3O39ZEc

88 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «المساعدة الإنمائية الرسمية»، مراجعة في تموز 2023، https://bit.ly/3O39ZEc

89 انظر جوزيف ضاهر، «وكأن شيئاً لم يحدث»، IPS، 1 حزيران 2023، https://bit.ly/44as3Sc

90 انظر على سبيل المثال ج. فيفيان، «المنظمات غير الحكومية والتنمية المستدامة في زيمبابوي: لا رصاصات سحرية،» التنمية والتغيير، المجلد 25 (1994)، ص 181 209-

91 خلص الباحثان إدواردز وهولم في دراستهما إلى أنه لا يوجد دليل قوي على أن المنظمات غير الحكومية أكثر فعالية من حيث التكلفة من القطاعات الأخرى بما في ذلك المؤسسات العامة لتعزيز التنمية (مايكل إدواردز وديفيد هولم، «مريح كثيراً؟ تأثير المساعدات الرسمية على المنظمات غير الحكومية»، التنمية العالمية، المجلد 24، 1996، الصفحات 973-961)

92 منذ عام 2021، بدأت وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية محاولة تأجير البنى التحتية والمباني المدرسية لرجال أعمال من القطاع الخاص، بشرط الحفاظ عليها كمرافق تعليمية. وتتراوح هذه العقود بين 7 و15 سنة، ويشترط على المستثمرين إعادة تأهيل البنية التحتية للمدارس المستأجرة. منصور حسين، «النظام السوري يبدأ خصخصة التعليم: المدارس الرسمية مطروحة للاستثمار» (بالعربية)، المدن، 5 تموز 2023، https://bit.ly/44J8hgF

في جميع أنحاء شمال غرب البلاد على سبيل المثال، ونتيجةً لتضاؤل التمويل الإنساني الدولي للتعليم والتشجيع من قبل السلطات المحلية[93]، توسعت المدارس الخاصة بشكل متزايد في السنوات القليلة الماضية. يتراوح متوسط الرسوم الدراسية للمدارس الخاصة لمدة عام دراسي بشكل عام بين 250 و300 دولار أمريكي، بالإضافة إلى 100 دولار أمريكي للمواصلات (للمدارس التي تقدم مثل هذه الخدمات)، مما يجعلها بعيدة عن متناول الغالبية العظمى من السكان المحليين[94].

أخيراً، في هذا السياق المتمثل في إسناد دور مقدم الخدمات بشكل أساسي إلى منظمات المجتمع المدني، سيتم تعزيز الاتجاه المهني لهياكلها، وهو ما بدأ في العديد من المنظمات السورية منذ أوائل عام 2012 و2013. كما سيعزز إضفاء الطابع المهني على المنظمات غير الحكومية من الفوارق الاجتماعية الاقتصادية التي تولد «قيادات نخبوية في المجتمع المدني السوري»، بحسب الباحثة ديما المنجد، والتي قالت:

"تتنافس منظمات المجتمع المدني على التمويل من المنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات الغربية من أجل أن تستمر، مما يجعل الموظفين ذوي المهارات باللغات الأجنبية والخبرة المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية ضرورة. بشكل عام، تؤكد النتائج ضمن منظمات المجتمع المدني السوري أنه كلما ارتفعت الدرجة العلمية ارتفع المنصب داخل المنظمة لكل من الذكور والإناث. ومع ذلك، فإن التحصيل العلمي بين السوريين يتأثر بالاختلافات بين المناطق الحضرية والريفية وكذلك الجندر»[95].

لكن سيتم تقويض قدرة منظمات المجتمع المدني على اتخاذ قراراتها ومشاريعها بناءً على أولوياتها واحتياجات المجتمعات المحلية بدلاً من احتياجات الجهات المانحة. سيكون تركيز منظمات المجتمع المدني في الواقع أكثر تحولاً في ممارساتها وأنشطتها من المشاركة المجتمعية إلى خلق الشرعية التنظيمية مع الجهات المانحة. إذ بيّنت الباحثة رنا خلف العملية التي تم من خلالها «إجبار» العديد من الحركات الاجتماعية المحلية في أعقاب اندلاع الثورة في عام 2011 على «التسجيل كمنظمات غير حكومية» من أجل الامتثال للانجراف نحو «إعداد مشاريع» المجتمع المدني و»جذب الدعم المالي والفني الأجنبي»، مضيفةً:

> «وهذا يجعلهم أكثر بيروقراطية عندما يتحدثون لغة الجهات المانحة لهم، وفي بعض الأحيان يأخذون أولويات الجهات المانحة نفسها. أصبحت الحركات الاجتماعية المحلية (مشروع مجتمع مدني) تحركه دوافع مالية. وهذا يعمل على إبعادهم عن صلاحياتهم كعملية مستقلة تعتمد على القيم والعلاقات المجتمعية القوية وتسعى إلى محاسبة منتهكي السلطة.»[96]

و في تقرير بعنوان «تصورات الحوكمة - تجربة مجالس الإدارة المحلية في مناطق المعارضة السورية» أجرته منظمة السلام السويسري ووحدة إدارة المجالس المحلية – لاكو، قال المؤلفون في عام 2017:

> "لقد كان لتوافر التمويل الخارجي ولأجندته تأثير كبير على توجه مجالس الإدارة المحلية. فغالباً ما كانت أولويات المانحين وليس احتياجات المجتمع هي التي توجّه عمل المجالس المحلية. وكان لهذا عاقبتان رئيسيتان: أولاً، هناك بعض الأدلة على محدودية شفافية المجالس المحلية لأنها تتجنب الإعلان عن التحديات التي قد تؤثر على دعم المانحين. ثانياً، أدى الاعتماد على الأموال الأجنبية قصيرة الأجل غالباً إلى دفع المجالس المحلية إلى العمل من مشروع إلى مشروع بدلاً من العمل وفق خطط طويلة الأجل أو متكاملة على مستوى المجتمع المحلي.»[97]

تتعزز هذه الديناميكية فقط مع تضاؤل المساعدات الإنسانية الدولية وداخل سوق تنافسية لجذب الأموال لمواصلة العمل. وقد أوضح أحد أعضاء منتدى المنظمات غير الحكومية في الشمال الغربي أنه «يتعين على المنظمات غير الحكومية أن تكيّف برامجها وعملياتها باستمرار مع متطلبات الجهات المانحة، بدلاً من تصميمها بناءً

93 يمثل بشكل عام مصدر دخل من خلال رسوم التسجيل والترخيص

94 بحسب تقرير بعنوان «صعود التعليم الخاص في شمال غرب سوريا»، فإن «المدارس الخاصة غالباً ما ينشئها تجار أو أصحاب رؤوس أموال يحصلون على تراخيص من مديريات التربية أو وزارة التعليم (العالي). وإلى جانب المدارس والجامعات الخاصة، هناك أيضاً ما بين 500 إلى 600 روضة أطفال خاصة، تبلغ رسومها 150-100 دولار سنوياً». ممثل السلام، «صعود التعليم الخاص في شمال غرب سوريا»، تشرين ثاني 2022، https://bit.ly/447roAo

95 ديما المنجد، «تحليل متعدد الجوانب لمشاركة المرأة السورية في المجتمع المدني في سياق ما بعد 2011»

96 رنا خلف، «الحكم دون حكومة في سوريا: المجتمع المدني وبناء الدولة أثناء النزاع»، دراسات سورية 7(3)، 2015، ص 72-37

97 مازن غريبة، بهجت حجار، ليلى هلال، مارتينا سانتشي، مظهر شربجي وكورين فون بورغ، «تصورات الحكم - تجربة مجالس الإدارة المحلية في سوريا التي تسيطر عليها المعارضة»

على احتياجات المجتمعات المحلية. كما أن معظم هذا التمويل قصير الأجل، بدون خطط طويلة الأجل، مما يمنعنا من تجاوز الاستجابة لحالات الطوارئ أو تطوير مشاريع أكثر استدامة وللتعافي المبكر»[98]. و قال خبير في مجال التعليم ناشط في شمال غرب سوريا أن المنظمات غير الحكومية السورية قامت بتكييف برامجها وعملياتها مع متطلبات وأولويات الجهات المانحة «بطريقة تسويقية» حتى لا تفقد تمويلها في سوق أكثر تنافسية مع انخفاض المساعدات الدولية. ويضيف أن هذا الوضع يخلق انفصال متزايد عن المصالح الاستراتيجية للمجتمعات المحلية[99].

وبالتالي فإن دور منظمات المجتمع المدني في محاولة إشراك المجتمعات المحلية وتمكينها وإعطاء صوت لها يظل أقل أهمية في أنشطتها وعملياتها، حيث تتمثل الأولوية في خدمة منطق الجهات المانحة البعيد عموماً عن احتياجات السكان المحليين و إمكانية التعافي المبكر للاقتصاد. وكما تقول الباحثة إستيلا كاربي، الأستاذة المساعدة في مجال الدراسات الإنسانية في جامعة كوليدج لندن: «تنسى العديد من المنظمات أن هدفها الأساسي هو إنهاء برامجها عندما لا يتبين أنها فعالة أو ذات معنى بأي شكل من الأشكال"[100].

في هذا الإطار، يتنامى خطر عدم تسييس القضية السورية والديناميكيات السياسية والاقتصادية المرتبطة بها، في حين يتزايد حصرها في الأزمة الإنسانية. كما وصفتها الباحثة لورا رويز دي إلفيرا:

> «من أجل تلبية مطالب الحياد للمانحين انتهى الأمر ببعض الشبكات الاجتماعية السورية العاملة في أنشطة الإغاثة إلى استبدال أسمائها أو شعاراتها أو رموزها الأصلية بأخرى أكثر حيادية لا تشير بوضوح إلى الانتفاضة. وفي السياق نفسه، قام بعضها ببساطة بإزالة علم الثورة السورية من مكاتبها. وكما قال أحد قادة المنظمات الإنسانية السورية في عام *2017*، فإن 'التوجه السائد لنكون منظمات غير حكومية يجعلنا ننحرف عن مبادئنا' و'ننسى قضيتنا' و'نتحدث الآن بلغة صحيحة سياسياً' و'نحيد خطابنا'[101].

و في دراسة أخرى أجرتها الباحثة رؤى الطويل، ذكر أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن «الأموال المقدمة من الجهات المانحة يمكن أن تتأثر بعدم تسييس (إضعاف المصلحة) للمنظمات وتكون شرط مسبق لتوفير الأموال»، في حين أضافت أن «الجهات الفاعلة الدولية تريد موظفين وليس أفراد لديهم قضية و مصلحة [102]".

حدثت عمليات مماثلة في بلدان أخرى كما هو حال الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد اتفاق أوسلو في عام 1993.[103] قام العديد من الناشطين الأوائل في الانتفاضة بتأسيس منظمات غير حكومية ممولة من مانحين غربيين إما بعد نفيهم أو في المناطق المحررة من الحكومة السورية و ذلك كوسيلة للاستمرار ومتابعة نشاطهم[104], و يبدو هذا قيداً قوياً[105].

في هذا السياق، يتضاءل الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني وتزداد صعوبة الحفاظ على أشكال المصلحة والشرعية بين المجتمعات السورية، داخل البلاد وخارجها. تمكنت منصة المبادرة السورية «مدنية»، والتي تم إطلاقها في باريس عام 2023 وتجمع أكثر من 180 منظمة من منظمات المجتمع المدني السوري، من

---

98 مقابلة مع أحد أعضاء منتدى المنظمات غير الحكومية في الشمال الغربي، تموز 2023

99 مقابلة مع خبير تربوي ناشط في شمال غرب سوريا بين عامي 2013 و2022، تموز 2023

100 ريتشارد سلامة، «آلة الطوارئ: العمل الإنساني في لبنان، الشرق اليوم، 25 تموز 2023، https://bit.ly/44MR9ae

101 لورا رويز دي إلفيرا، «من العمل الثوري المحلي إلى العمل الإنساني في المنفى: الحراك في الشبكات الاجتماعية المحلية وتكوين المجتمعات المحلية في السياق السوري ما بعد 2011»، دراسات الحراك الاجتماعي، المجلد 18، العدد 1، 2019

102 رؤى الطويل، «المنظمات النسوية والنسائية في سوريا: التحديات والفرص»، النساء الآن من أجل التنمية، الصندوق العالمي للمرأة، إمباكت، آب 2020، https://bit.ly/45cXHie

103 سلط الباحث طارق دعنا الضوء على التحول الهيكلي للمجتمع المدني الفلسطيني الذي عانى من إعادة مأسسة المنهجية وتحول إلى منظمات غير حكومية مهنية مستنيرة بالمبادئ النيوليبرالية. انظر طارق دعنا، «فصل المجتمع المدني عن امتداده التاريخي: المنظمات غير الحكومية والليبرالية الجديدة في فلسطين»، في شاول تاكاهاشي (محرر)، حقوق الإنسان، الأمن الإنساني، الأمن القومي: التقاطع، برايجر سيكيوريتي إنترناشيونال، برايجر 2014

104 قالت الباحثة هبة الحامد إنه في حالة الناشطات السوريات المقيمات في ألمانيا «من خلال أنواع مختلفة من الأنشطة مثل المناصرة والبحث وتقديم الخدمات، تسمح المنظمات غير الحكومية للنشطاء أن يكونوا جزء من الحشد من أجل حقوق الشعب السوري، مع توفير مساحة لهم للتضامن والدعم من خلال ارتباطاتهم الذاتية والعاطفية مع النساء السوريات الأخريات». انظر هبة الحامد، «التنظيم غير الحكومي في المنفى: الضرورة والمهنية والفضاء الذاتي في حالة الناشطات السوريات في برلين»، رواق عربي 27 (1)، 2022، ص 99-81

105 هذا لا يعني أن كافة المنظمات غير الحكومية تتبع نفس التوجه وهي بحكم الأمر الواقع عامل غير سياسي للنضالات والحركات الاجتماعية. هناك أمثلة على منظمات غير حكومية في البيئات الاستبدادية قادرة على المشاركة أو المساهمة في بعض أشكال المقاومة الجماعية مثل المنظمات غير الحكومية العمالية في الصين. وكما أوضح الباحث تيم برينجل، فإن المنظمات العمالية غير الحكومية في الصين «ركزت على جوانب تنظيم العمل التي لا تتطلب العضوية مثل العمل في مجال الحقوق القانونية وتنظيم الحملات بشأن قضايا الصحة والسلامة والتحرش الجنسي والتمييز والصحة الإنجابية، وكذلك تحديد الشركاء وبناء شبكات الدعم». تيم برينجل، «آلة تضامن؟ المنظمات غير الحكومية العمالية في هونغ كونغ في مقاطعة قوانغدونغ». علم الاجتماع النقدي، 44(5-4)، 2018، ص 675-661

العمل على تعزيز «المصلحة السياسية للفضاء المدني السوري». على الرغم من أن منصة مدنية سيتم تمويلها من خلال رسوم العضوية السنوية بناءً على حجم وقدرة كل منظمة، وهي تتراوح بين 100 و10 آلاف دولار أمريكي، إلا أن هذا لا يضمن أنها ستظل «مكتفية مالياً بشكل ذاتي» لأن الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني تعتمد على التمويل الدولي[106].

ينبغي التفكير في استراتيجيات جمع التمويل عبر مصادر مختلفة لمحاولة تحقيق أشكال من الاستدامة على المدى الطويل، وكذلك محاولة إعادة التركيز على الروابط مع المجتمعات السورية. ولهذا السبب أيضاً هناك حاجة إلى فهم موسع لمنظمات المجتمع المدني من أجل تضمين المنظمات الاجتماعية النشطة على الأرض أو في البلدان المجاورة، والتي لا تمول بشكل عام من قبل الجهات المانحة الأجنبية، و تنظيم الأفراد والمجتمعات السورية مثل الجمعيات التي تجمع المجتمعات المحلية أو النقابات العمالية المستقلة والجمعيات المهنية ونقابات الفلاحين. و أوضح أحد الخبراء في مجال التعليم أن المعلمين أو اتحادات أولياء الأمور لم تتم دعوتهم مطلقاً إلى نظام كتلة التعليم (الكلستر) في الشمال الغربي الذي يجمع المنظمات غير الحكومية النشطة في هذا القطاع. وقال إن اتباع نهج أكثر شمولاً يضم الجهات الفاعلة الاجتماعية العاملة على الأرض يمكن أن يفيد المجتمعات المحلية في تنفيذ البرامج[107]. وبشكل أعم، لعبت الحركات العمالية دور مهم تاريخياً وفي جميع أنحاء العالم في عمليات التحول الديمقراطي[108]، ومؤخراً خلال «الانتفاضات العربية» منذ عام 2011،[109] مع امتلاكها القدرة على الحشد متنوع الهويات من أجل حماية مصالح العمال و شروط معيشتهم.

106 يمكن ذكر عيوب أخرى فيما يتعلق بمنصة مدنية. ينحصر التوجه العام للبرنامج الجديد في المطالبات بدمقرطة النظام السياسي وسيادة القانون، أسوة بالغالبية العظمى من الفاعلين السياسيين السوريين، في حين تغيب القضايا الاجتماعية والاقتصادية تماماً. لم يتم ذكر أي منظور للتنمية الاقتصادية. كما أن الفاعل السياسي الوحيد الذي تمت دعوته إلى مؤتمر الإطلاق هو هيئة التفاوض السورية، لأنها «الكيان السياسي الوحيد المدعو باعتباره مظلة للمجموعات السياسية الأخرى، وهو الهيئة السياسية المعترف بها لأي عملية مفاوضات سياسية»، على الرغم من أن الفاعل الرئيسي داخل الكيان، وهو الائتلاف الوطني السوري، بعيد كل البعد عن كونه جهة فاعلة شاملة وديمقراطية. انظر جوزيف ضاهر، «ضياع التعددية في انتفاضة سوريا»، مؤسسة القرن، 7 أيار 2019، https://bit.ly/3AxYlJy

107 مقابلة مع خبير تربوي ناشط في شمال غرب سوريا بين عامي 2013 و2022، تموز 2023

108 جادل عالم الاجتماع جوران ثيربورن، في حالة عملية التحول الديمقراطي في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، «بأن الطبقة العاملة، ممثلة بالأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية، كانت القوة الوحيدة الأكثر أهمية في غالبية البلدان في الدفعة الأخيرة من أجل الاقتراع العام للذكور والحكومة المسؤولة». مقتبس من كتاب بول لو بلانك، «ماذا يقول الاشتراكيون عن الديمقراطية»، المجلة الاشتراكية الدولية، العدد رقم 74، 2010، https://bit.ly/3N8SXEx

109 أظهر الاتحاد العام التونسي للشغل (المعروف بالاختصار UGTT) والنقابات المهنية في الانتفاضات في تونس والسودان أهمية التنظيم النقابي الجماهيري في تعزيز النضالات الشعبية الفعالة وفي الإطاحة برئيسي الدولتين في تونس ومصر عام 2011 وكذلك الحال في السودان عام 2019

خاتمة

لقد تركزت المساعدات الإنسانية المقدمة لسوريا، وكذلك للدول المجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريين، على المساعدات الطارئة التي تضمن توفير الاحتياجات الأساسية من غذاء ومساعدات نقدية وعينية وتوفير المأوى، إلخ. وقد أتاحت هذه المساعدات إنقاذ الأرواح والتخفيف الجزئي من أصعب آثار الأزمة الإنسانية السورية.

إن التوجه العام للمساعدات الإنسانية الدولية و ديناميكياتها في سوريا كان نحو دعم ديناميكيات الاستهلاك مع الرغبة في التعاون بقوة مع القطاع الخاص باعتباره الأصل الرئيسي والشريك في التنمية الاقتصادية والتعافي المبكر. لقد تأثرت المساعدات الإنسانية وعملياتها تدريجياً وتجذرت أكثر فأكثر في الرؤية النيوليبرالية للاقتصاد منذ تسعينيات القرن الماضي. لكن لا يحبّذ هذا النموذج من المساعدات الإنسانية تنميةَ الاقتصاد ورأس المال البشري بما يخدم المصالح المشتركة لغالبية المجتمع. وقد أدى هذا عموماً إلى خلق حالة من الاعتماد المتزايد على المساعدات الخارجية، ومنها المساعدات الإنسانية، للبلدان المستقبلة للاجئين، بدلاً من إرساء أسس التعافي الاقتصادي. وبالمثل تخلق غالبية البرامج المهنية في سوريا وأماكن أخرى عموماً ديناميكية لإعادة إنتاج العمل غير الرسمي في سوق العمل، وبالتالي عدم الاستقرار في كثير من الأحيان. بالنسبة للنساء، يجب أن تكون البرامج مصحوبة بسياسات تتحدى الهياكل التمييزية، مثل المعايير الأبوية على المستويات المجتمعية والاقتصادية والأسرية.

هناك حاجة إلى المزيد من الأساليب العالمية والبنيوية لخلق الأساس للانتعاش الاقتصادي المحتمل وتحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال الأخذ في الاعتبار تنمية رأس المال البشري مع التنمية العامة للاقتصاد السياسي للبلاد، أي وضع رؤية للتنمية تمثل قطيعة عميقة مع آليات السوق.

و في حين قد تعطي المساعدات الإنسانية دفعةً جدية للانتعاش الاقتصادي إذا تم تنفيذها بشكل صحيح، لكنها لا تكفي بشكل عام دون مجموعة من الشروط لإعادة توحيدها وضمن بيئة اقتصادية منفتحة خالية من العقبات المختلفة مثل العقوبات أو انعدام الأمن للمستثمرين المحليين والأجانب. والأهم أن أحد الشروط الأساسية يرتبط بسياسات الدولة الداعمة للنهج التنموي والسياسات الاجتماعية الاقتصادية التي تخدم غالبية السكان وتسعى إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية للاقتصاد. وفي هذا السياق، تعتبر الحكومة السورية الجهة الرئيسية المسؤولة عن الزيادة المستمرة في مستوى الاحتياجات الإنسانية في البلاد. إذ ولّدت بالفعل هذه الكارثة الإنسانية في سوريا بسبب الدمار والأضرار التي أحدثتها منذ عام 2011 بحق فئات كبيرة من السكان، وبسبب سياساتها الاقتصادية التي استفادت منها أقلية صغيرة من الأفراد على حساب «الصالح العام» للمجتمع، وبسبب الفساد وسوء الإدارة واستغلال المساعدات الإنسانية وعرقلة نقلها إلى المناطق الشمالية الخارجة عن سيطرتها.

في الختام، قد تكون منظمات المجتمع المدني السوري وتأثيراتها على المجتمع والاقتصاد على مفترق طرق. في غياب أي انتقال سياسي وتراجع التمويل الدولي، تواجه منظمات المجتمع المدني السوري تهديدات متعددة للمستقبل مع تقييد المساحة للعمل داخل البلاد، وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. كما أن مصلحتها مهددة بسبب مطالب المانحين وأولوياتهم السياسية، فضلاً عن حصر دورها كمقدمة للخدمات فقط. لذا تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في الاقتصاد السياسي للمساعدات من أجل وضع حل لمعاناة الشعب السوري على المدى الطويل، ومحاولة إرساء أسس الانتعاش الاقتصادي وضمان إمكانية تأثير منظمات المجتمع المدني بشكل إيجابي على المجتمع واقتصاد البلاد. وقد أصبح هذا الأمر أكثر إلحاحاً في سياق التطبيع المستمر، وحتى إعادة الشرعية للحكومة السورية وتحول الأولويات السياسية للمانحين الغربيين بعيداً عن سوريا. يجب التفكير في حلول مبتكرة وعملية من أجل تشكيل وإدارة التعافي الاقتصادي المحتمل، وحتى مرحلة إعادة الإعمار المستقبلية المحتملة، مع التركيز على تحقيق مصالح السكان المحليين، لا سيما في المناطق الأكثر احتياجاً، وليس على دعم الحكومة السورية وخدمة أهدافها وطموحاتها.

ومن هذا المنظور، نقترح سلسلة من التوصيات معاً للجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني السوري. تنقسم هذه التوصيات إلى مجموعتين رئيسيتين؛ قصيرة ومتوسطة الأمد وطويلة الأمد (أكثر هيكلية). كما يوجد قسم منفصل عن التوصيات المتعلقة بالعقوبات لأنها تقوض عمل وأنشطة منظمات المجتمع المدني. ومن المهم أن نضيف أن آليات تنفيذ هذه التوصيات يجب أن يتم اعتمادها عبر نهج تشاركي وشامل مع منظمات المجتمع المدني السوري والخبراء السوريين.

توصيات

توصيات قصيرة ومتوسطة الأمد:

- التشغيل المستمر لكافة المعابر الحدودية التي كانت مغلقة سابقاً للسماح بإيصال مساعدات الأمم المتحدة إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال سوريا بأكمله. ليست هناك حاجة إلى موافقة قانونية من النظام السوري لأن القانون الدولي يحظر حرمان السكان من الإمدادات الضرورية لحياتهم، بما في ذلك الحق في تلقي المساعدات الإنسانية

- ينبغي على الجهات المانحة زيادة حجم المساعدات الإنسانية المقدمة إلى سوريا على المدى القصير وتطوير نهج أكثر تنموية يركز على مساعدات التعافي المبكر وتنمية رأس المال البشري. بالتوازي مع هذا التعزيز قصير الأمد للمساعدات الإنسانية، يجب على الجهات الفاعلة الإنسانية التخطيط لاستراتيجية خروج في كل قطاع يتم دعمه على المدى المتوسط والطويل

- تطوير التمويل على المدى المتوسط والطويل لمنظمات المجتمع المدني بناءً على أولوياتها واحتياجات السكان المحليين

- تحسين طرائق توزيع المساعدات النقدية والقسائم والمساعدات العينية لضمان التوزيع المتساوي للجميع (دون تمييز على أساس المحسوبية أو الجنس أو المناطق أو العرق أو الطوائف، الخ.)

- تحسين تبادل البيانات والمعلومات وتجميعها حول البرامج لتجنب السماح للأفراد بحضور تدريبات مماثلة عدة مرات

- يجب أن يهدف التدريب المهني إلى تعزيز تنمية رأس المال البشري (وخاصة في التعليم والصحة) والقطاعات الإنتاجية للاقتصاد، مع السعي إلى تحدي المعايير والديناميكيات الأبوية في تدريب النساء

- يجب أن يستفيد المستفيدون من التدريب المهني بشكل منهجي من خدمات المتابعة والعملية برمتها من أجل ضمان أشكال الاستقلال المالي، بما في ذلك من خلال توفير مجموعة الأدوات المهنية المؤقتة ومنحة لمشاريع الأعمال الصغيرة والتدريب على إدارة الأعمال وتوفير الأموال والأدوات المهنية للبدء بأعمالهم

- تعزيز المشاركة في المدرسة، وخاصة بعد المدرسة الابتدائية، من خلال توفير الحوالات النقدية المشروطة وقسائم الغذاء من أجل الحد من ظاهرة عمالة الأطفال

- توسيع المساعدات (الاستثمارات والخبرات والموارد) لنظام المدارس الثانوية والمدارس المهنية والجامعات

- بالنسبة لمختلف الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية تفضيل شراء السلع المنتجة محلياً من خلال الشركات التابعة للدولة أو القطاع الخاص بدلاً من المناقصات التي تستورد منتجات مماثلة من خارج سوريا. وفي كلتا الحالتين، لا ينبغي اختيار أي أفراد أو وزارات خاضعة للعقوبات ومتهمة بارتكاب جرائم حرب

- إدراج الجمعيات المحلية المستقلة والنقابات العمالية في نظام الكتل الإنسانية (الكلستر) وعملية صنع القرار لتحصيل نهج أكثر شمولاً ولخدمة مصالح المجتمعات المحلية على أفضل وجه

- وضع استراتيجيات لجمع التمويل عبر مصادر مختلفة لزيادة أشكال الاستدامة على المدى الطويل وتقليل الاعتماد على الجهات المانحة الدولية، وكذلك محاولة إعادة التركيز على التواصل مع المجتمعات السورية

توصيات طويلة الأمد (أكثر هيكلية)

- تطوير هيكل مستقبلي لمتطلبات وشروط التمويل الدولي لإعادة إعمار البنى التحتية الكبيرة أو الصناعات التحويلية أو أحياء معينة. هناك نقص في التمويل من الدول الغربية لإعادة إعمار سوريا في الوقت الحاضر، لكن التطبيع السياسي المستمر للحكومة السورية في المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط والهجرة المستمرة للسوريين إلى أوروبا يمكن أن يخلق ديناميكيات جديدة بين هذه الدول، منها الضغط باتجاه مزيد من التعاون مع المسؤولين في دمشق. وفي هذا السياق، يمكن وضع إطار من المتطلبات والشروط لأي تمويل دولي محتمل، بما في ذلك مشاركة المجتمعات المحلية واللاجئين والنازحين داخلياً وإدماجهم في مشاريع إعادة الإعمار (مع ضمان حقوق الحصول على مساكن جديدة للمالكين والمستأجرين السابقين) وشفافية الميزانيات والدعم الجاد واحترام حقوق العمال المشاركين في مشاريع إعادة الإعمار، إلخ. ويمكن صياغة شروط إضافية لعرقلة أو تقييد استخدام هذه الأموال من قبل رجال الأعمال الخاضعين للعقوبات أو المرتبطين بالأفراد والكيانات الخاضعة للعقوبات أو المتورطين في جرائم حرب

- إنشاء بنك أو مؤسسة مالية مهمتها الوحيدة إدارة المعاملات للجهات الفاعلة الإنسانية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل أو تغطي مناطق النزاع، دون خوف من عواقب الديناميكيات المالية ونظام العقوبات. ويمكن تمويل هذا البنك من قبل الجهات الدولية والمانحين

- تطوير استراتيجيات الخروج لنظام المساعدات النقدية والقسائم للمجتمعات المحلية من أجل الحد من اعتمادها وتحسين استقلالها المالي

- دعم المبادرات المحلية المستقلة و/أو المنظمات غير الحكومية في سوريا و/أو العاملة من الدول المجاورة للمساعدة والمشاركة في التعافي الاقتصادي

- زيادة الدعم والمساعدات للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد (خاصة الزراعة والتصنيع)، وخاصة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال أدوات مختلفة (التمويل من خلال تقديم القروض وتوفير المواد والآلات والمعدات والسلع المحددة والمطلوبة وتدريب العمال و الاستثمارات في البنى التحتية المحلية والتقنيات الجديدة لتحديث تقنيات الإنتاج، إلخ). قد يكون انتعاش قطاعي التصنيع والزراعة أداة فعالة لتحقيق استقرار الاقتصاد وتنمية رأس المال البشري والحد من هجرة القوى العاملة. ومن شأنه أن يدعم الإنتاج المحلي ويخفض الأسعار بشكل عام، وبالتالي يقلل الضغط جزئياً على العملة الوطنية - الليرة السورية - لتمويل السلع المستوردة

توصيات متعلقة بمسألة العقوبات

- توسيع الترخيص العام لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية ليشمل كافة المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في سوريا لتسهيل أنشطتها اليومية

- توسيع الترخيص العام رقم 22 «التصريح بالأنشطة في قطاعات اقتصادية معينة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام في شمال شرق وشمال غرب سوريا»، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتاريخ 12 أيار 2022، ليشمل مناطق إدلب والمناطق الخاضعة لسيطرة النظام المتضررة من الزلازل. وهذا يسمح بالأنشطة في القطاعات التالية: الزراعة والمعلومات والاتصالات السلكية والبنية التحتية لشبكة الطاقة والإعمار والمالية والطاقة النظيفة والنقل والتخزين وإدارة المياه والنفايات والخدمات الصحية والتعليم والتصنيع والتجارة

- من الممكن إعادة التفكير في نظام العقوبات العام والواسع المفروض على سوريا وإعادة تشكيله لتسهيل استثمارات و واردات محددة من سلع وآلات معينة تتعلق بعملية إعادة الإعمار والقطاعات الإنتاجية للاقتصاد

ملحق:

الآثار الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية لزلزال شباط، وديناميكياتها السياسية

أدت الزلازل التي وقعت في 6 شباط 2023 إلى مقتل ما لا يقل عن 6200 شخص في سوريا وإصابة أكثر من 14700 آخرين، ويشمل ذلك أكثر من 4500 حالة وفاة تم الإبلاغ عنها وحوالي 12400 إصابة تم الإبلاغ عنها في شمال غرب البلاد[110]. أثرت الزلازل في الغالب على محافظات إدلب وحلب واللاذقية (وبدرجة أقل حماة وطرطوس)، مما أدى إلى دمار هائل وأضرار في البنى التحتية، بما فيها المرافق الصحية والمدارس والمباني السكنية. وقد تضرر ما لا يقل عن 8.8 مليون شخص من الزلازل، في حين أصبح الآلاف من الأشخاص بلا مأوى ودمر أكثر من 10600 مبنى جزئياً أو كلياً[111].

صرح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في أيار 2023 أن التقييم الأولي لاحتياجات التعافي من زلزال سوريا قد قدّر الأضرار والخسائر الناجمة عن الزلازل بنحو 9 مليارات دولار أمريكي، مع وصول احتياجات التعافي إلى 14.8 مليار دولار أمريكي على مدى السنوات الثلاث المقبلة[112] [113]. ومن حيث الأضرار المادية، كان قطاع الإسكان هو الأكثر تضرراً، فقد قدّر تقرير للبنك الدولي نشر نهاية شباط 2023، أن أكثر من 87 ألف منزل، تمثل حوالي 4.80% من إجمالي المساكن، تعرضت لأضرار جزئية أو دمرت، بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي 881 مليون دولار. وقدرت احتياجات إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي بحوالي 7.9 مليار دولار أمريكي[114]. كما فقد حوالي 170 ألف عامل وظائفهم نتيجة للزلازل، وتأثر أكثر من 35 ألف مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط الحجم، بحسب منظمة العمل الدولية. وأدت هذه «البطالة» المؤقتة إلى خسارة إجمالية لدخل العمل تعادل ما لا يقل عن 5.7 مليون دولار أمريكي شهرياً[115].

كانت المساعدات الإنسانية الدولية المقدمة إلى شمال غرب سوريا محدودة للغاية وبطيئة مقارنةً بالمناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، والتي تلقت مساعدات من أكثر من 30 دولة بحجم إجمالي يقدر بعدة آلاف من الأطنان. وقادت الإمارات العربية المتحدة عملية جالانت نايت 2، التي أطلقتها قيادة العمليات المشتركة بوزارة الدفاع بعد الزلزال، وشاركت فيها فرق بحث وإنقاذ و أرسلت مساعدات إنسانية جواً وبحراً إلى سوريا وكانت مستمرة حتى تموز 2023.[116]

وكانت الديناميكيات السياسية الرئيسية الناتجة عن عواقب الزلازل موجودة في المجالات الحكومية وكان لها تداعيات وطنية وخارجية. أولاً، نجحت الحكومة السورية في استغلال الآثار المدمرة للكارثة الطبيعية لإعادة تأكيد مركزيتها من خلال محاولاتها للسيطرة، أو على الأقل التأثير، على تنظيم المساعدات الإنسانية وإيصالها في البلاد، بما فيها المناطق التي تسيطر عليها المعارضة[117]. إذ وافقت الحكومة السورية بعد أسبوع واحد فقط من وقوع الزلازل، في 13 شباط، على السماح بإيصال مساعدات الأمم المتحدة إلى شمال غرب سوريا الذي يسيطر عليه المتمردون عبر معبرين حدوديين (باب السلامة والراعي) من تركيا لمدة ثلاثة أشهر. ويقع المعبران الحدوديان في مناطق تسيطر عليها الحكومة السورية المؤقتة المدعومة من تركيا. كما منعت الحكومة السورية لعدة أيام تسليم قافلة مساعدات مكونة من 100 شاحنة تنقل الوقود وفريق طبي من مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا إلى الأحياء التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية في مدينة حلب (الشيخ مقصود والأشرفية). ولم يوافق المسؤولون السوريون على إرسالها إلا بعد الاستيلاء على نصف المساعدات[118].

110 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «تركيا/سوريا: الزلازل - شباط 2023»، مراجعة في 28 آب 2023، https://bit.ly/44ok1o1

111 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «نداء عاجل: زلزال الجمهورية العربية السورية (شباط - أيار 2023) [بالإنكليزية/العربية]»، 14 شباط 2023، https://bit.ly/43CeslS

112 أخبار الأمم المتحدة، «هناك حاجة إلى ما يقرب 15 مليار دولار للتعافي من الزلزال في سوريا»، 8 أيار 2023، https://bit.ly/3NrffRL

113 قدّر البنك الدولي في البداية الأضرار المادية في نهاية شهر شباط بنحو 5.1 مليار دولار. البنك الدولي، «الأضرار المباشرة للزلزال في سوريا تقدر بـ 5.1 مليار دولار في المناطق المتضررة بشدة بالفعل من الصراع الطويل والنزوح»، 28 شباط 2023، https://bit.ly/45JFzgS

114 البنك الدولي، «زلزال سوريا 2023، التقييم السريع للأضرار والاحتياجات (RDNA)"، https://bit.ly/3Caj3Qy

115 منظمة العمل الدولية، «الحاجة إلى دعم عاجل لمئات الآلاف من العمال بعد زلزالي تركيا وسوريا»، 28 آذار 2023، https://bit.ly/3qtO93i

116 في حزيران 2023، وصلت سفينة المساعدات الإماراتية الرابعة إلى ميناء اللاذقية محملة بأكثر من 2800 طن من المساعدات، منها 1662 طن من المواد الغذائية و321 طن من السلال الغذائية و41 طن من التمور، و777 طن من المواد الإغاثية، بالإضافة إلى 15 طن مواد بناء. وكالة أنباء الإمارات، «الإمارات ترسل سفينة مساعدات رابعة إلى سوريا»، 20 حزيران 2023، https://bit.ly/46sotVj

117 انظر هذا التقرير المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في إدارة المساعدات الإنسانية في أعقاب الزلزال من قبل مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما في ذلك الحكومة السورية والجيش الوطني السوري وتركيا وهيئة تحرير الشام. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، جمعية ليلون لضحايا الانتهاكات في عفرين، بيل – موجات مدنية، جمعية التآزر للضحايا «تقرير مشترك – زلزال سوريا/تركيا: انتهاكات واسعة النطاق ومتكررة أثناء وبعد الاستجابة الإنسانية»، سوريون من أجل الحقيقة و العدالة، 12 حزيران 2023، https://bit.ly/3N9d57L

118 انظر جوزيف ضاهر، «آثار الزلازل في سوريا: استغلال النظام للأزمة سياسياً»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، مسارات سوريا، شباط 2023، https://bit.ly https://bit.ly/3AukNDq

وعلى المستوى المجتمعي، سعت الحكومة السورية أيضاً إلى الإشراف الدقيق على عمليات منظمات المساعدات الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها من خلال مؤسساتها وشبكات سلطتها كأداة لتعزيز هيمنتها على المجتمع، على غرار بداية جائحة فيروس كورونا المستجد العالمية[119]. على الصعيد الميداني، كانت الأمانة السورية للتنمية، بقيادة أسماء الأسد، والهلال الأحمر العربي السوري المنظمتين الدافعتين للجهود الإنسانية المحلية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية[120]. في المقابل، كانت المبادرات المحلية أو الفردية لمساعدة المجتمعات المتضررة أو تقديم المساعدة مباشرةً تخضع عموماً لرقابة السلطات السورية، في حين وقعت حوادث مضايقة متعددة ضد أفراد حاولوا تنظيم ونقل المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من قبل الأجهزة الأمنية والشبكات الحكومية التابعة لها[121].

ثانياً، يحاول المسؤولون السوريون كسر عزلتهم السياسية إقليمياً ودولياً. فقد أطلقوا هم وحلفاؤهم روسيا وإيران حملة تذرعوا فيها بضرورة وضع حد للعقوبات الغربية لأنها أعاقت الاستجابة لحالات الطوارئ وعمليات الإغاثة الإنسانية لدعم السكان المتضررين. ولكن الأهم من ذلك هو استخدام الحكومة السورية لهذه المأساة في محاولة جديدة لدفع عملية التطبيع مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، وقد نجحت مع إعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية في أيار 2023. وتحاول حتى بعض الدول الأوروبية مثل إيطاليا واليونان ورومانيا وقبرص والنمسا تعزيز السبل المحتملة للتواصل عن قرب مع دمشق خلال هذه الأزمة الإنسانية. وبعد بضعة أشهر، في منتصف تموز 2023، انعكس هذا التطور من خلال زيارة المبعوث الإيطالي الخاص لسوريا إلى دمشق للمرة الأولى منذ عام 2012. وقد يؤدي ذلك إلى تعميق الانقسامات بين الدول الأوروبية بشأن السياسة التي يجب اتباعها تجاه سوريا وإجماع الاتحاد الأوروبي القائم على عدم التطبيع وعدم رفع العقوبات وعدم إعادة الإعمار قبل الانتقال السياسي.

في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة شمال غرب البلاد، كانت هناك اختلافات كبيرة في حجم استجابات السلطات المحلية للزلازل، مما يدل على قوتها أو ضعفها النسبي. ففي المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، أنشأت حكومة الإنقاذ السورية لجنة خاصة للاستجابة للطوارئ لإدارة آثار الزلازل[122]. سعت حكومة الإنقاذ للظهور أمام الشعب والعالم الخارجي[123] على أنها تدير الاستجابة الإنسانية للزلزال، فقد تبنت سياسة عدم التدخل فيما يتعلق بالجهات الفاعلة الإنسانية للعمل دون أي شكل من أشكال القيود أو الشروط. وتمكنت المنظمات غير الحكومية من الوصول إلى المناطق المتضررة داخل وخارج إدلب، في حين أمرت حكومة الإنقاذ السورية وهيئة تحرير الشام جميع شركات البناء بتقديم معداتها إلى الخوذ البيضاء. كما أرسلت المجالس المحلية التابعة لحكومة الإنقاذ، وبمساعدة الأمن العام التابع لهيئة تحرير الشام، 2600 عنصر أمني لمنع المدنيين من الوصول إلى عمليات الإنقاذ ولحماية المواقع المتضررة. كانت قرارات حكومة الإنقاذ في الغالب مرتبطة بقيودها الخاصة ونقص الموارد والخبرة في التعامل مع كارثة طبيعية بهذا الحجم. وفي الأسابيع التالية بعد الزلزال حاولت هيئة تحرير الشام فرض رقابة أكثر صرامة على العمليات الإنسانية والجهات الفاعلة، بنجاح محدود.[124]

بينما كانت استجابة الحكومة السورية المؤقتة المدعومة من تركيا محدودة أكثر، مما يدل مرة أخرى على ضعفها. وقد قاد عمليات الإغاثة الإنسانية الدفاع المدني السوري (المعروف باسم الخوذ البيضاء) ومنظمات غير حكومية أخرى مثل الجمعية الطبية السورية الأمريكية سامز و سوريا للإغاثة والتنمية ومنظمة إحسان. كما اتُهمت مجموعات مسلحة تابعة للجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا بالتورط في ممارسات ابتزاز المساعدات المقدمة[125]. و رفضت الحكومة السورية

119 جوزيف ضاهر، «مؤسسات الدولة وشبكات النظام كمقدمي خدمات في سوريا»، تقرير مشروع بحثي، مشروع تحديات التحول في سوريا، توجيهات EUI Med ومركز جنيف للسياسة الأمنية، حزيران 2020، https://bit.ly/3IgC72a

120 ينعكس هذا في دراسة ترصد توجهات وسائل التواصل الاجتماعي الرئيسية المتعلقة بتوزيع المساعدات الإنسانية في سوريا في الفترة من 1 نيسان إلى 30 أيار 2023، حيث ذكر التقرير أن «1) يشتبه السكان المتضررون من الزلزال بشكل عام في تأثر التوزيع المحلي للمساعدات الدولية بالفساد المتفشي والاحتيال والمحسوبية من قبل الأشخاص ذوي النفوذ والأثرياء. 2) يُنظر إلى المنظمات الإنسانية مثل الهلال الأحمر العربي السوري، والتي يفترض أنها مكلفة بتوزيع المساعدات، على أنها جزء من قضية تحويل المساعدات». نظرة عدم أمان، «السكان المتضررون من الزلزال في سوريا يشعرون بالقلق من الفساد والمحسوبية في توزيع المساعدات – رصد وسائل التواصل الاجتماعي، حزيران 2023»، 29 حزيران 2023، https://bit.ly/3JD2rVZ

121 مقابلة مع ناشط سوري مقيم في ألمانيا، 16 شباط 2023؛ مناقشات غير رسمية مع مختلف الناشطين السوريين في المنفى، 17 شباط 2023؛ انظر أيضاً عبد الله الجباسيني ومازن عزي، «التضامن المضطرب: كيف استجابت المجتمعات في جنوب سوريا لكارثة زلزال 2023»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، مسارات سوريا، 14 حزيران 2023 https: //bit.ly/43CHMJC)

122 تقرير سوريا، «السلطات المحلية في أنحاء سوريا تسعى للاستجابة لأزمة الزلزال»، 15 شباط 2023، https://bit.ly/3lPHoGI

123 كما حاول زعيم هيئة تحرير الشام الجولاني خلال هذه الأزمة الظهور كممثل معتدل يسعى إلى الحصول على أشكال من الاعتراف والتعاون الدوليين. أجرى الجولاني مقابلة مع صحيفة الغارديان البريطانية تم تقديمه فيها كزعيم للمتمردين السوريين وكان يطلب المساعدات الدولية العاجلة لمساعدة محافظة إدلب الشمالية الغربية. (روث مايكلسون ولورينزو توندو، «زعيم المتمردين السوريين يطلب المساعدة الخارجية بعد أسبوع من الزلازل»، صحيفة الغارديان، 13 شباط 2023، http://bit.ly/3Kia70L)

124 لمزيد من التفاصيل، انظر سنان حتاحت، «هياكل الحكم المحلي والاستجابات الإنسانية للزلزال في شمال غرب سوريا»

125 من المفترض، على سبيل المثال، أن تقدم مؤسسة بارزاني الخيرية أجزاء من مساعداتها الإنسانية لميليشيات الجيش الوطني السوري لتتمكن من العمل بحرية في منطقة عفرين. مقابلة مع صحفي سوري من عفرين، شيار خليل، 19 شباط 2023

المؤقتة، على الأرجح بناءً على أوامر من الحكومة التركية، السماح بإيصال المساعدات الإنسانية التي أرسلتها سلطات الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا[126]، ومعظمها مساعدات وقود وأخرى عينية، في حين قبلت المساعدات التي أرسلتها القبائل العربية السورية من دير الزور والرقة ومؤسسة البارزاني الخيرية المرتبطة بالعائلة الحاكمة في إقليم كردستان العراق والمتحالفة منذ فترة طويلة مع الحكومة التركية، إلى المناطق المأهولة بالأكراد في منطقة عفرين مثل جنديرس التي تأثرت بشدة من الزلازل وتعرضت لدمار هائل.

وقد نجا شمال شرق سوريا الذي تسيطر عليه الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا إلى حد كبير من الكارثة الطبيعية، مع أضرار محدودة[127]. لكن نظمت سلطات الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا مساعدات إغاثية للمناطق الخاضعة لسيطرتها خارج شمال شرق سوريا مثل منطقة الشهباء بريف حلب الشمالي وحيي الشيخ مقصود والأشرفية بحلب. كما شارك الهلال الأحمر الكردي في عمليات وأنشطة الإغاثة الإنسانية في هذه المناطق[128].

في حين سعت السلطات الحاكمة الرئيسية إلى استغلال الزلزال على مستويات مختلفة لتعزيز سلطاتها، على الرغم من القيود القوية في الشمال الغربي فيما يتعلق بمواردها، إلا أن زلزال شباط لم يشكل تغييراً في نهج الجهات المانحة والجهات الفاعلة العاملة في البلاد تجاه المساعدات الإنسانية لسوريا. إذ ظلّ الهدف الرئيسي للمساعدات الإنسانية هو إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة. بل كان هناك تجديد في التركيز على المساعدات الطارئة في المناطق المتضررة بسبب ارتفاع مستويات الاحتياجات والدمار[129]. وهذا هو الحال بشكل خاص في الشمال الغربي، الذي كان كما ذكرنا أعلاه المنطقة الأكثر تضرراً[130]، حيث قدرت الأمم المتحدة في نهاية عام 2022 أن 3.3 مليون شخص، أو 70% من سكان المنطقة، يعانون من انعدام الأمن الغذائي[131].

126 كان رئيس الدفاع المدني السوري، رائد الصالح، قد قبل بالفعل عرض المساعدات الإنسانية الذي قدمته سلطات الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. مقابلة مع بسام الأحمد، مؤسس سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 18 شباط 2023

127 الضرر الكبير الوحيد نسبياً هو انهيار العديد من السدود، مما ترك 50 ألف شخص بدون مياه

128 مقابلة مع الصحفي حمزة هميكي، 18 شباط 2023

129 مقابلات مع العديد من الأفراد العاملين في الأنشطة الإنسانية في سوريا في حزيران و تموز 2023

130 أشارت دراسة أجرتها مبادرات إمباكت في منتصف حزيران 2023 بعنوان «بعد أربعة أشهر من وقوع الزلازل، لا تزال الاحتياجات مرتفعة في شمال غرب سوريا» إلى أن «وصول المستهلك إلى السوق كان مقيداً بشكل أكبر بسبب المسائل المالية (76٪ من المستهلكين المشاركين في الدراسة) مقارنةً بالعوائق الجسدية أو الاجتماعية (24٪) ... إن الزيادة في الطلب في أعقاب الزلزال وصعوبة نقل البضائع عبر الحدود ومحدودية المخزون و ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة بالأخص، جعلت من الصعب تغطية الاحتياجات الأساسية. هذا لا يقتصر على المواد الغذائية فحسب، بل الخيام والمأوى والمواد الشتوية، التي تبرز الحاجة إليها بشكل خاص نظراً لزيادة عمليات النزوح الداخلي في أعقاب الزلازل. مبادرات إمباكت، «بعد أربعة أشهر من الزلزال، لا تزال الاحتياجات مرتفعة في شمال غرب سوريا»، 15 حزيران 2023، https://bit.ly/3X7y6V7

131 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «شمال غرب سوريا، تقرير الوضع»، 28 نيسان 2023، https://bit.ly/3CzQMn0

IMPACT
Research